الأمم المتحدة A/74/PV.27

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٢٧**

الأربعاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي . . . . . (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/74/91/Rev.1)

مشروع القرار (A/74/L.6)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/74/91/Rev.1) عن البند الذي نناقشه اليوم.

تعرب المجموعة عن أسفها لأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ما يقرب من ستة عقود لا يزال ساري المفعول بالكامل، بل ويستمر تعزيزه. وتُذكّر المجموعة بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة السابقة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ والتي لا تزال غير كافية لإنهاء تأثير الحصار فعليا ولكنها كانت مركّزة في الاتجاه الصحيح.

وتأسف المجموعة للسياسة الجديدة التي تنتهجها الإدارة الحالية للولايات المتحدة والهادفة إلى تعزيز الحصار المفروض على كوبا. وتعتقد المجموعة أنها تشكل نكسة في عملية إقامة علاقات طبيعية بين البلدين.

وتعرب المجموعة عن قلقها العميق إزاء اتساع الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية للحظر المفروض على كوبا، بما في ذلك التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وترفض تعزيز التدابير المالية التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة والهادفة إلى تشديد الحصار.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد من جديد التزامها بمبادئ ومقاصد وروح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتعتقد المجموعة أن من واجب ومسؤولية كل دولة عضو الامتثال الصارم لهذه المبادئ. وترى المجموعة ضرورة النظر بجدية في أي سياسة أو إجراء يتجاهل تلك المبادئ، وهو في هذه الحالة الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على كوبا، بهدف إلغائه الفوري.

وبالنظر إلى واقع استمرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ما يقرب من ٦٠ عامًا، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية المطولة على كوبا وشعبها الناجمة عن الجزاءات الاقتصادية والقيود المفروضة على السفر. وخلال الفترة من شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى شهر آذار/مارس من هذا العام، تجاوز تأثير الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على التجارة الخارجية لكوبا أربعة بلايين دولار. ومحدودية الاستثمار الأجنبي وصعوبة الوصول إلى الائتمانات الإنمائية تتحولان بشكل مباشر إلى مصاعب اقتصادية وآثار إنسانية يعاني منها شعب كوبا. كما يعوق الحصار الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي يجريها البلد.

وتشعر مجموعة الـ ٧٧ والصين بالقلق من أنه في حال استمر فرض الجزاءات الاقتصادية، فإن إمكانات كوبا الإنمائية، من الناحيتين الاقتصادية والبشرية، سيتم تقويضها بصورة غير عادلة وسيكون من المستحيل بالنسبة لكوبا الشروع بنجاح في السير على طريق التنمية المستدامة المتوخاة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي تعهدت جميع الدول الأعضاء بدعم تحقيقها.

لقد ساهمت كوبا على مدى عقود عديدة بشكل مكثف ومستمر في تعزيز المجتمع الدولي، خاصة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. وتشكل المساعدة الطارئة التي قدمتها كوبا إلى البلدان الأفريقية المتأثرة جراء أزمة فيروس الإيبولا في منطقة غرب أفريقيا مثالا جيدا على تضامنها مع المجتمع الدولي.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد من جديد دعمها القوي لتنفيذ توصيات القرار ٨/٧٣، وكذلك دعوتها إلى وقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ويبرز الطابع الملح لندائنا وضرورته أكثر بفضل الجهود الجماعية العالمية المستمرة الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين مناشدة المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لدعم رفع الحصار ليس من أجل الآفاق المستقبلية لكوبا وحدها، ولكن أيضاً من أجل التحقيق العادل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أعضاء المجتمع العالمي ككل.

السيد البعتي (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية بشأن هذا الموضوع الهام للغاية الذي لا يزال يلفت انتباهنا في كل دورة. ولا يزال الرفض المتزايد على مر السنين من جانب أعضاء المجتمع الدولي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، يكتسب زخماً. واليوم، لن يشكل استثناء. وتظل المجموعة الأفريقية، من جانبها، متمسكة للغاية بموقفها القائم على المبادئ والمتعلق بالتضامن مع كوبا في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار.

وتعبر المجموعة الأفريقية عن قلقها العميق إزاء العواقب السلبية للجزاءات الاقتصادية المفروضة على الشعب الكوبي منذ عدة عقود لأنها تمثل شكلاً غير مقبول من أشكال العقاب

الجماعي التي تتعارض مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما التعهد بعدم التخلي عن أحد.

وعشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يخالف الحصار الأحادي المفروض على كوبا طموحنا الجماعي لإعادة إحياء المبادئ والمثل العليا لتعددية الأطراف والتمسك بها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وبتلك الروح، أكد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في اجتماعه الذي عقد في أديس أبابا، بإثيوبيا، في شباط/فبراير ٢٠١٩، تضامنه مع شعب كوبا وأقر بأن الحصار كان عقبة رئيسية أمام تنفيذ كوبا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأعرب عن تأييده للقرار ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا.

وكما كان الأمر في السنوات السابقة، ستصوت مجموعة الدول الأفريقية بأغلبية ساحقة مؤيدة لمشروع القرار A/74/L.6.

السيد عليف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٢٠ التي تتألف منها حركة عدم الانحياز.

ونود أن نعرب، في البداية، عن احترامنا وترحيبنا الحار جدا بمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير الشؤون الخارجية بجمهورية كوبا. وكذلك نمتن للأمين العام على تقريره عن المسألة الهامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/74/91/Rev.1).

ظلت الجمعية العامة تعرب، على مدى الـ ٢٨ سنة المتتالية الماضية، عن تأييدها الغامر لشعب وحكومة كوبا وتضامنها معهما من خلال موقفها المبدئي المؤيد للقرار الداعي إلى رفع الحصار المفروض على دولة ذات سيادة من قبل الولايات المتحدة. لقد صوتت ١٨٩ دولة عضوا في الأمم المتحدة، في العام الماضي، لصالح القرار ٨/٧٣. وتود حركة عدم الانحياز، في هذا الصدد، أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر الإعراب عن معارضتها بأشد العبارات لإصدار وفرض تدابير قسرية انفرادية لم تأذن بها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وتتنافى مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، نظرا لما لها من آثار تتجاوز الحدود الإقليمية ولطابعها غير القانوني.

وقد دعت حركة عدم الانحياز مرارا وتكرارا حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة ضد كوبا لما يقرب من ستة عقود حتى الآن. فالحصار، الذي يخرق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، يشكل انتهاكا لحق كوبا في التفاعل الكامل مع المجتمع الدولي.

وقد تمسكت حركة عدم الانحياز تاريخيا بالموقف المبدئي المتمثل في رفض التدابير القسرية الانفرادية التي لا تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة المعنية أو التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة أو التي تتنافى مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف أو التي تستخدم كأداة لضغط سياسي أو اقتصادي ومالي ضد الدول، ولا سيما البلدان النامية. وقد أعاد مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الذي عقد مؤخرا في باكو، تأكيد هذا الموقف. ويشكل الحصار المفروض على كوبا خير مثال على الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على رفاه الشعوب المتضررة، مما يمنعها، في جملة أمور، من التمتع بحقوقها الإنسانية وممارستها بصورة كاملة، بما في ذلك الحق في التنمية.

إن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي سببها الحصار المفروض على كوبا هائلة. فهو يؤثر على جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الكوبي، بما في ذلك الصحة العامة والتغذية والزراعة،

فضلا عن التجارة والاستثمار والسياحة والنشاط المصرفي. وقد تعرض القطاع المصرفي بشكل خاص لضرر شديد، ولا سيما منذ آخر مرة تم النظر فيها في هذا البند من جدول الأعمال.

ولا تزال الملاحقات القضائية للمعاملات المالية الكوبية في الولايات القضائية للبلدان الثالثة، التي لها أثر ردعي كبير من الناحية الاقتصادية، مستمرة. ففي الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩، فرضت حكومة الولايات المتحدة تسع عقوبات على شركات أو مصارف من بلدان ثالثة ومن الولايات المتحدة نفسها. وقد بلغ المبلغ الإجمالي لهذه العقوبات ٠١٧ ٤٤٩ ٧٥١ ٣ دولارا. وكذلك تُحرَم حرمان كوبا، نتيجة للحصار، من الوصول إلى الأسواق والحصول على المعونة الدولية من المؤسسات المالية الدولية ونقل التكنولوجيا، الأمر الذي يتسبب في عراقيل خطيرة تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحصار هو العقبة الرئيسية أمام توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت والاتصال الشخصي وتطوير العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية.

وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على أن استمرار الحصار أمر غير مبرر على الإطلاق، وأنه لا ينسجم مع هذه الحقبة من التاريخ. وكذلك فإن الحصار يتعارض مع جهود كوبا المستمرة الرامية إلى تحقيق تنميتها المستدامة، بما في ذلك تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء اتساع الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية للحصار المفروض على كوبا، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هيلمز – بورتون. وكذلك ترفض حركة عدم الانحياز تعزيز التدابير المالية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لتشديد الحصار، التي تلحق أضرارا اقتصادية بالشعب الكوبي تصل إلى ٩٢٢,٦٣ بليون دولار، مع الأخذ في الاعتبار انخفاض قيمة الدولار في مقابل سعر الذهب في الأسواق الدولية. وقد ألحق الحصار طوال هذه السنوات أضرارا بأكثر من ١٣٨ بليون دولار، بالأسعار الحالية. وجدير بالذكر أن الحصار تسبب، منذ آخر مرة تم النظر فيها في هذا البند من جدول الأعمال قبل سنة مضت (انظر A/73/PV.29)، في خسائر تجاوزت ٤ بلايين دولار.

وتعتبر حركة عدم الانحياز إقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية خطوة إيجابية أولية في العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات الثنائية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الحصار المفروض على كوبا ظل قائما من دون تغيير. وعلاوة على ذلك، فإن بعض التقدم الذي أحرز في تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين يتعرض للخطر الآن، كما يتضح من سياسة تعزيز الحصار المفروض على كوبا التي ينتهجها رئيس الولايات المتحدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن القوانين التي صدرت في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عن وزارتي التجارة والخزانة بالولايات المتحدة كانت خطوات في الاتجاه الصحيح في مجالات مثل السفر إلى كوبا والاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات المالية، فإنها محدودة من حيث النطاق ولا تعدل سوى بعض الجوانب المتعلقة بتنفيذ الحصار. وعلى الرغم من القرار التاريخي للرئيس السابق للولايات المتحدة، السيد باراك أوباما، بإخطار كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية برفع كوبا من ما يسمى بقائمة الدول الراعية للإرهاب الدولي، وهي قائمة أحادية الجانب وغير قانونية ما كان ينبغي إدراج كوبا فيها على الإطلاق، فإنه لم يخفف بشكل ملموس من آثار كل الحظر والقيود التي فرضت بموجب القوانين واللوائح المتصلة بالحصار على كوبا. وفي ضوء كل ما تقدم، تعيد حركة عدم الانحياز تأكيد دعوتها إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

ويشكل تصويت ١٨٩ دولة عضوا في الأمم المتحدة مُؤيدة القرار ٨/٧٣ العام الماضي تعبيرا عن الإجماع داخل المجتمع

الدولي على المطالبة بوضع حد للحصار الطويل الذي دام ٥٧ سنة والتقيد التام بالمبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق، فضلا عن قواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفي الوقت الراهن، تتعاون أكثر من ١٩٠ دولة اقتصاديا وسياسيا مع كوبا، في حين لا تزال الولايات المتحدة وحدها تتبع سياستها غير المبررة وغير القانونية المتمثلة في فرض جزاءات اقتصادية. وعليه، تحث الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى على الرضوخ لإرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي وتصحيح سياساتها الفاشلة بالامتثال التام لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تدعو إلى الإنهاء الفوري والكامل للحصار المفروض على كوبا.

في الختام، وإذ تعيد حركة عدم الانحياز تأكيد التزامها بالنهوض بتعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها، فإنها تؤكد من جديد أن الاحترام الكامل لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما تلك التي تشير إلى المساواة في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله، أمر بالغ الأهمية للحفاظ الفعال على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل معا من أجل إلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والقضاء عليه لعدة أمور،من بينها طابعه غير القانوني وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

السيدة ماكغواير (غرينادا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الأمم المتحدة الولايات الأمريكية على كوبا“.

وتؤيد الجماعة الكاريبية البيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب عن دولة فلسطين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود، في البداية، أن أنوه بحضور معالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، في قاعة الجمعية العامة.

إن ميثاق الأمم المتحدة واضح في أنه يجب دائما احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول. ويتعارض الفرض الأحادي الجانب لقوانين تتجاوز الحدود الإقليمية على دول ثالثة مع أحكام الميثاق نصا وروحا. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ تعددية الأطراف والقانون الدولي والسيادة والتجارة الحرة التي تتمسك بها الأمم المتحدة.

وما فتئت الجماعة الكاريبية تبلغ الأمين العام سنويا بأنها لا تزال تمتنع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. فالتقيد بهذه المبادئ، بالنسبة للدول الصغيرة مثل الدول التي تتألف منها الجماعة الكاريبية، أمر بالغ الأهمية ويشكل عنصرا أساسيا من عناصر سيادة القانون في المجتمع الدولي.

ونحيط علما، في هذا الصدد، بتقرير الأمين العام (A/74/91/Rev.1)، الذي يتضمن مجموعة رائعة من الردود الواردة من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة بشأن مسألة الحصار المفروض على كوبا. وتنظر دول الجماعة الكاريبية بقلق خاص إلى هذا الحصار العقابي. فالجماعة الكاريبية تربطها أواصر تاريخية وثقافية وأخوية مع شعب كوبا، وهي أكبر دولة في منطقتنا الكاريبية من حيث عدد السكان. وكوبا جزء لا يتجزأ من التكامل بين البلدان الكاريبية وعنصر هام في حضارتنا الكاريبية.

وتكتسي روابط الجماعة الكاريبية مع كوبا أهمية تاريخية، وطدتها سنوات من العلاقات الأخوية والتعاون الاقتصادي والتقني النشط على مختلف المستويات. وقد أُعيد تأكيد تلك الروابط مؤخرا في الإعلان المعتمد في ختام الاجتماع السادس لوزراء خارجية الجماعة الكاريبية وكوبا في حزيران/يونيه ٢٠١٩ في جورج تاون، بغيانا، والذي أقر فيه الوزراء بضرورة التصدي بصورة جماعية لتحديات التنمية المستدامة، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والبيئي، من أجل النهوض ببناء مجتمعات عادلة ومنصفة وشاملة للجميع.

ورحب الوزراء بالتعاون المستمر بين الجماعة الكاريبية وكوبا في مجالات مثل الرعاية الصحية وتنمية الموارد البشرية والتشييد والرياضة والحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها، وكل ذلك في سياق النهوض بتنمية ورفاه شعوبنا. وتمثل زيادة التعاون في المشاريع الرامية إلى تحسين المطارات والموانئ البحرية والهياكل الأساسية والربط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بصفة عامة دليلا آخر على اتباع نهج مشترك لعموم منطقة البحر الكاريبي إزاء التنمية المستقبلية لمنطقتنا.

وتظل المساعدة الكوبية المقدمة إلى دول الجماعة الكاريبية، من خلال إيفاد موظفي الرعاية الصحية وتوفير الرعاية الطبية في المناطق المنكوبة والمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، دليلا ملموسا على التزام ذلك البلد بالتعاون الإقليمي. غير أن كوبا، بوصفها دولة صغيرة يخضع اقتصادها للحصار من قبل بلد يمكن القول إنه أقوى بلد في العالم، تحافظ على أعلى نسبة من الأطباء مقارنة بعدد السكان في العالم.

ولا يزال توفير الآلاف من المنح الدراسية للتعليم العالي والمهني للعديد من طلاب الجماعة الكاريبية يسهم إسهاما كبيرا في تنمية الموارد البشرية في منطقة البحر الكاريبي. وتجدر الإشارة إلى أن كوبا كانت من أوائل البلدان التي قدمت مساعدة إلى شعب جزر البهاما مباشرة عقب الإعصار دوريان، الذي قضى على أجزاء من البلد الشقيق في الجماعة الكاريبية وترتبت عليه آثار مدمرة، بما في ذلك خسائر كبيرة في الأرواح.

إننا نعتبر كوبا جزءا لا يتجزأ من حضارتنا الكاريبية، وهي لا تشكل تهديدا لأحد. ولا تزال الجماعة الكاريبية تؤيد حق كوبا السيادي في اختيار طريقها بالطريقة التي تراها مفيدة لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وينتهك الحصار المفروض على كوبا القانون الدولي ويشكل مفارقة تاريخية وشذوذا في عالم اليوم. وليس له أي غرض مفيد في القرن الحادي والعشرين، الذي يمثل فيه التعاون العالمي أمرا بالغ الأهمية للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه المجتمع الدولي حاليا، ولا سيما التهديد الوجودي الناجم عن تغير المناخ وتداعياته على مستقبل كوكبنا بالنسبة للأجيال المقبلة.

ولا يمكن مواجهة التحديات السالفة الذكر بنجاح إلا بالتعاون والتآزر. ونحن ننظر إلى الحصار، في هذا السياق الأوسع، ليس كعمل عقابي ضد كوبا فحسب، بل كعائق أمام التنمية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي ككل. فالحصار والتدابير الأخيرة الرامية إلى تشديده في أعقاب فترة تقارب قصيرة تتسبب في مصاعب لا مبرر لها للشعب الكوبي نتيجة للضغوط الخارجية الكبيرة التي تشكلها على اقتصاده.

وتضيف القيود الإضافية التي فُرضت مؤخرا على الخدمات الجوية من الولايات المتحدة إلى كوبا مزيدا من العقبات أمام التدفق الحر للتجارة. وتواصل دول الجماعة الكاريبية التأكيد، في هذا الصدد، على أن المشاركة البناءة والمفاوضات السلمية تظل أنسب الوسائل لتطبيع العلاقات. ونظرا إلى موقف كوبا الدولي السلمي والسخي والتعاوني، تعيد الجماعة الكاريبية تأكيد تأييدها لحق الشعب الكوبي في تقرير المصير، تمشيا مع تطلعاته إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وندعو مرة أخرى إلى إنهاء الحصار الذي أبقى على حالة من التوتر بين بلدين متجاورين، والذي لا يشكل قوة مزعزعة للاستقرار داخل كوبا فحسب،

بل يمثل كذلك مصدرا للقلق والانزعاج المستمرين في جميع أنحاء منطقتنا دون الإقليمية.

ولا تزال الجماعة الكاريبية تحتفظ بعلاقات ودية مع كل من كوبا والولايات المتحدة. وقد أنجب هذان البلدان الجاران – اللذان لا يبعدان عن بعضهما سوى ٩٠ ميلا – مثقفين وعلماء وقادة عالميين كبار. وللبلدين تاريخ عريق يبعث على الفخر، ويسكنهما شعبان يتسمان بالود والانفتاح والحب. ومن شأن رفع الحصار أن يحقق تقاربا ذا مغزى بين البلدين وستترتب عليه فوائد عالمية. وهذا هو السياق الذي أيدت فيه دول الجماعة الكاريبية القرارات السابقة بشأن هذا البند وستصوت مؤيدة لمشروع القرار الحالي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/74/L.6).

سأدلي الآن ببيان باسم بلدي، غرينادا.

تؤيد غرينادا البيان الذي أدليتُ به للتو بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وكذلك البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز.

إننا نجتمع في وقت يعاني فيه العالم من طائفة مفزعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية – وقت يتغير فيه المشهد الجيوسياسي بوتيرة متسارعة. ومع ذلك، فإنه وقتٌ نشهد فيه بروز جهود حقيقية فيما بيننا لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نواجهها، في محاولة لتحويل عالمنا.

ويتم استعراض تقرير الأمين العام (A/74/91/Rev.1) عن تنفيذ القرار ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والواقع أن إطالة أمد الحصار الذي دام عقودا واستمراره والإخفاق في وضع حد له، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة، تنتهك روح الميثاق ونصه وتتعارض مع القانون الدولي. ولا يزال هذا الإخفاق مصدر قلق بالغ بالنسبة لغرينادا. ولهذا السبب فأن وفد بلدي يدعو دون تردد إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ونحن في غرينادا، نقدر العلاقات القائمة بيننا وبين حكومة كوبا، فضلا عن إسهاماتها الهائلة في المساعدات التي قدمتها إلى غرينادا. ويسجل التاريخ أن هناك علاقة غير قابلة للانفصام بين كوبا وغرينادا وأن شعب غرينادا قد استفاد بشكل هائل على مر السنين من برامج البروليتاريا في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية، من بين أمور أخرى، ولا يزال يستفيد من هذه البرامج. إن العدد الهائل من القطاعات التي أسهمت فيها حكومة كوبا بشكل كبير لمواطني منطقتنا لمثالٌ على الصداقة العميقة والتضامن المتبادل وعلاقات العمل الوثيقة التي لا تزال قائمة بين شعب كوبا والجماعة الكاريبية والواقع أن الجماعة الكاريبية قد اغتنمت الفرصة، في اجتماعها السادس لوزراء خارجية الجماعة الكاريبية وكوبا في حزيران/يونيه، لكي تكرر مره أخرى دعوتها الواضحة إلى الإنهاء الفوري وبدون شروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتتعارض التدابير الرامية إلى تشديد الحصار الجائر ضد كوبا مع الرأي الراسخ القائل أن الاستقرار والتنمية الاقتصادية يسهمان في صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، تماما كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم.

وتعتقد غرينادا اعتقادا راسخا بأن التدابير المعززة الأخيرة الرامية إلى تقييد التحويلات المالية والمعاملات المصرفية والخدمات الجوية إلى كوبا من الولايات المتحدة، لا تؤدي إلا إلى الإضرار بالاستقرار الاقتصادي في هذا البلد الشقيق، وتؤثر بالتالي، تأثيرا شديدا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي. لذلك، فإننا سنواصل الدعوة بثبات إلى إنهاء الحصار وإلغاء قانون هيلمز – بيرتون بشكل فوري.

وفي الختام، نرى أنه ليس هناك ما لا يمكن تغييره. وتواصل غرينادا الاعتقاد أنه، بدعم من تعددية الأطراف في المجتمع الدولي، لا يزال هناك أمل في العودة إلى الحوار بحسن نية وتطبيع العلاقات بشكل كامل بين الحكومتين بروح من المصالحة الحقيقية والمخلصة، وفي أن يصبح هذا الحصار المفروض بصورة انفرادية من آثار الماضي. وقبل كل شيء، عندما يجد الجد، لا يمكننا أن نكافح بصدق للتغلب على الصعوبات التي تبدو مستعصية في هذا العالم إلا بتوحيد كلمتنا.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للإعراب عن تأييدنا لمشروع القرار A/74/L.6 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا.

تعرب الرابطة عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركه عدم الانحياز والمراقب عن فلسطين بالنيابة عن مجموعه الـ ٧٧ والصين.

هذه هي السنة الخامسة التي تدلي فيها الرابطة ببيان في الجمعية العامة داعية إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا، في أقرب وقت ممكن. وهي السنة الـ ١٨ التي صوتت فيها الدول الأعضاء في الرابطة بالإجماع تأييدا للقرار السنوي ذي الصلة، الذي اعتمد باستمرار بأغلبية ساحقة منذ تقديمه لأول مرة في عام ١٩٩٢.

وتلتزم الرابطة التزاما راسخا بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة التي يستند إليها النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة تسوية الخلافات بين الدول عن طريق المشاركة وشمول الجميع، وليس المواجهة والعزلة. كما أننا نؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي حل الخلافات بين الدول على أساس المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة وعدم التدخل وعدم التعرض. ولا تؤيد الرابطة فرض التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية الانفرادية على البلدان الأخرى.

لقد مضت أربعة أعوام على استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة كوبا في عام ٢٠١٥، التي كانت خطوة مهمة نحو تطبيع العلاقات بين هذين البلدين، ولا تزال تمثل عنصرا رئيسيا في إرساء أفضل العلاقات الإقليمية في الأمريكتين. ومع ذلك، شهدنا للأسف في العام الماضي تراجعا في هذه العلاقة المهمة، بدلا من التقدم. ولا تزال الرابطة ترى أنه يمكن لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، أن يُسهم بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة ومستويات معيشة الشعب الكوبي، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. وسيسهم كذلك في تعزيز جهود الجمعية العامة نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بصورة شاملة للجميع.

ستمثل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل فرصةً لنا من أجل تقييم إنجازاتنا، وإعادة التأكيد على دعمنا لتعددية الأطراف، وتجديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة. وبهذه الروح، تشجّع الرابطة الولايات المتحدة وكوبا على تجديد التزامهما بالحوار الصريح والبناء، المرتكز على أساس من الاحترام المتبادل.

ومره أخرى، تنضم الرابطة إلى الأعضاء الآخرين في الجمعية العامة في التأكيد مجددا على تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب المفروض على كوبا، في أقرب وقت ممكن.

السيد أيبار (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بشأن مشروع القرار A/74/L.6، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

لقد أثر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا تأثيرا هائلا على الاقتصاد الكوبي وعلى رفاه الشعب الكوبي. ويعاني القطاع المالي الكوبي أيما معاناة من رفض المؤسسات المصرفية التعامل مع المصارف الكوبية، فضلا عن إغلاق الحسابات وإلغاء مفاتيح تبادل المعلومات المالية التي أنشأتها جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم. وفي الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩، تكبد النظام المصرفي الكوبي خسائر نتيجة مشاكل مع ١٤٠ مصرفاً أجنبياً. وانضمت إلى سياسة رفض تقديم الخدمات خلال تلك الفترة ١٢ مؤسسة مصرفية أجنبية أخرى. وهدد هذا سير العمل العادي في المؤسسات المصرفية الكوبية وعملياتها واضطرت بذلك هذه المؤسسات للعمل في جو لا يخلو من التوتر والغموض والأوقات العصيبة سعيا إلى كفالة تأمين تدفقاتها المالية.

ولا تزال الحالة العامة تشكل مصدر قلق بالغ لنا. ونسعى جاهدين للعمل من أجل صالح البشرية ومن أجل رفاه شعوبنا. وقد وافق قادتنا هنا في الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة والتزموا بالوفاء بتطلعات المجتمع العالمي لكفالة عدم تخلّف أحد عن الركب. ويعيق الحصار المفروض على كوبا جهود شعبها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولذلك تنضم منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الأغلبية الساحقة التي تدعو لإنهاء الحصار المفروض على كوبا. وتؤيد مشروع القرار A/74/L.6 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ وتدعو الآخرين إلى التصويت مؤيدة له، كما سبق أن فعلوا في السنوات الماضية.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يؤيد الاتحاد الروسي بقوة الرفع الفوري للحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا منذ ٥٧ سنة. ونرفض رفضا قاطعا الجزاءات التي تتزعم فرضها الولايات المتحدة على كوبا. ونعتقد أن المسألة لا تتعلق بمشاكل تهم العلاقات بين الدولتين وإنما بانتهاك واشطن الصارخ والمستمر للقانون الدولي، وخاصة للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن الممارسة التمييزية وغير القانونية المتمثلة في تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لتشريعاتها الوطنية خارج إقليمها يهدد النظام العام للعلاقات الدولية. ونتيجة لذلك، تقوض هذه الأفعال أسس الاستقرار العالمي والإقليمي وتجعل من استخدام القوة النمط السائد في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الدولية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو من سيتمرد تاليا، فقد باتت الحياة في ظل نظام الجزاءات حقيقة واقعة اليوم ليس بالنسبة لكوبا أو روسيا فحسب، بل لما يصل إلى ثلث بلدان العالم في الواقع.

إن هدف واشنطن الرئيسي من شن حرب الجزاءات على كوبا هو الإطاحة بالقيادة الكوبية التي لا ترغب بها، ومعاقبتها على موقفها المبدئي الداعم لرئيس فنزويلا المنتخب شرعيا السيد مادورو. وهو ما يعدُّ مثالا واضحا للضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا في إطار سياسة خارجية تستند إلى مبدأ مونرو. وينتهك هذا التدخل الغادر في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة حقوق الإنسان والقيم الإنسانية.

وقد ألحق الحصار المفروض والمستمر على كوبا منذ منتصف القرن الماضي الخراب باقتصادها. وكلف الحصار كوبا خسائر تقدر بـ ٤,٣٤ بليون دولار خلال الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ وحتى آذار/مارس ٢٠١٩ وحدها. أما مجموع الخسائر التي تكبدتها كوبا طوال سنوات الحصار فقد تجاوز ٩٢٢ بليون دولار.

وعملت الولايات المتحدة على تقليص إمدادات موارد الطاقة لهافانا، وذلك بفرض جزاءات على الشركات الأجنبية التي تستورد شحنات نفطية من فنزويلا. وبسبب نقص الوقود،

ألغيت الرحلات الجوية إلى سانتو دومينغو ومكسيكو سيتي وكانكون وكاراكاس وبورت – أو – برانس وعواصم أخرى في المنطقة. وبلغ تأثير هذا النقص ليشمل كذلك الرحلات الجوية المحلية. ويقدر الخبراء الانخفاض الذي ستشهده الخطوط الجوية الكوبية في عدد مسافريها بـ ٤٠ ٠٠٠ مسافر بحلول نهاية العام فقط، ما سيكبد شركة الطيران خسارة ستبلغ في مجملها زهاء ١٠ ملايين دولار.

ووُضعت عراقيل لإحباط الإمكانات الإنمائية العلمية والتقنية للبلد عن طريق حظر تصدير وإعادة تصدير المنتجات التي يدخل في تكوينها أكثر من ١٠ في المائة من مواد أمريكية وجميع معدات الاتصالات السلكية اللاسلكية. وتواجه الهياكل الأساسية للنقل والإمداد في كوبا الخطر بسبب الحظر المفروض على استئجار الطائرات والسفن، بينما تسبب الحظر المفروض على دخول سفن الرحلات السياحية الأمريكية إلى الجزيرة وفرض قيود على التأشيرات في تضرر قطاع السياحة.

ويُعدُّ الجانب الإنساني أكثر المجالات حساسية في الحملة التي تشنها واشنطن على كوبا. إذ يشكّل الحصار العقبة الرئيسية أمام الإعمال الكامل لحقوق الإنسان في كوبا، ولا سيما مجالات الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي. ونشعر بالجزع إزاء تأثير الضغوط القاسية التي تمارسها الولايات المتحدة على كوبا سلبا على عمل الأطباء الكوبيين في العديد من البلدان النامية وفي صناعة المستحضرات الصيدلانية في كوبا، مما يعرّض صحة آلاف الأشخاص العاديين الذين يستخدمون الأدوية الكوبية للخطر. والواقع أن واشنطن قد مضت في مسارها لخنق الشعب الكوبي بخطى وئيدة.

فبتشديدها للعقوبات والحصار التجاري والاقتصادي والمالي وفي مجال الطاقة المفروض على الجزيرة، تحول واشنطن دون ممارسة المواطنين الكوبيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف والمتمثلة في عيش حياة كريمة واختيار نموذجهم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وهذا ما نراه نفاقا صارخا من جانبها. فهي من ناحية، تؤيد علنا المبدأ الأساسي لبرنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو عدم السماح بتخلف أحد عن الركب باعتباره أساسا لتحقيق التنمية المستدامة، بينما تشدد الحصار على الملايين من الكوبيين العاديين وتتسبب في إفقارهم من ناحية أخرى.

ونود أن نشير إلى أن هذه السياسة المفروضة على الجزيرة لا تحظى بتأييد دولي. فالعالم المتقدم بأسره، على عكس الولايات المتحدة، لا يرى ما يشكل تهديدا في مسار التنمية الذي تبناه الشعب الكوبي. ويُعد تكييف نظام كوبا السياسي والاقتصادي الداخلي وإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان أخرى دليلا على انفتاح كوبا على إجرائها إصلاحات وتعاونها مع المجتمع الدولي على حد سواء.

وتتجاهل واشنطن الدور البناء والهام الذي تؤديه كوبا ومصداقيتها في الشؤون العالمية ومساهمتها الإيجابية في تعزيز عمليات التكامل الإقليمي. وندين بشدة سياسة واشنطن البغيضة التي تقوض المبادئ الأساسية للقانون الدولي ما يؤدي إلى احتدام المواجهات على الصعيد العالمي. ولا يستند هذا التدبير غير القانوني لأي منطق إذ أنه يتنافى مع مصالح شعب الولايات المتحدة وقطاع أعمالها.

وقد أبدى الاتحاد الروسي دائما تضامنه مع الشعب الكوبي الشقيق في التغلب على المصاعب الناجمة عن الجزاءات التي فرضتها واشنطن، وبذل جهودا واسعة النطاق في إطار التعاون الاقتصادي والإنساني بين البلدين، وقدّم مساعدات إنمائية له سعيا منه لتحرير الجزيرة من قيودها. وسنستمر في القيام بذلك.

وسنصوت مرة أخرى، دعما لموقفنا الثابت، مؤيدين ل

مشروع القرار A/74/L.6، والذي يدعو إلى الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا دون شروط مسبقة، بما يتفق مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم جواز اتخاذ تدابير تمييزية وانتهاك السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): ترفض بيلاروس جميع التدابير الانفرادية للضغط على دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة. ففرض أي تدبير من هذا القبيل دون قرار ذي صلة من مجلس الأمن لا يمثل انتهاكا مباشرا لقواعد القانون الدولي ومبادئه فحسب، بل يقوض نظام تعددية الأطراف وأسس العلاقات المتحضرة بين الأمم. وهذا ما نراه مثالا واضحا على الإرهاب الاقتصادي.

إن الحصار التجاري والمالي والاقتصادي الطويل الأمد الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا هو وسيلة غير مسؤولة للضغط على دولة مستقلة بغية إجبارها على تغيير نظامها السياسي الداخلي والتخلي عن أسسها الراسخة للإدارة الحكومية وتقويض الدعائم التقليدية للمجتمع.

فالجزاءات تعسر تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وتضر بالاقتصاد الكوبي وتحد من قدرة البلد على توسيع التجارة والتعاون فيما بين المصارف وتعزيز قطاعه الخاص.

وبصفة عامة، فإن الجزاءات تمنع هافانا من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والمالية الدولية، مما يعوق التنمية المستدامة للبلد.

إن عواقب الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا تؤثر تأثيرا سلبيا على مواطني البلد في المقام الأول. وفي هذا الصدد، يصبح شعب كوبا هو ضحية التدابير التقييدية المستمرة ضد هافانا. وتشكل الجزاءات انتهاكا مباشرا لحقوق المواطنين الكوبيين.

ويساورنا قلق مماثل إزاء عدم إحراز تقدم كبير في الآونة الأخيرة لتسوية الوضع. فالخطوات الدبلوماسية والسياسية الإيجابية التي بدأتها الولايات المتحدة وكوبا قبل سنوات قلائل في سياق تطبيع العلاقات الثنائية لم تتطور وأصبحت رهينة لسياسة جديدة أكثر صرامة تجاه هافانا. وما فتئت جمهورية بيلاروس تدعو، وستظل تدعو، إلى أن حق كل دولة في أن تحدد بصورة مستقلة نموذجها الإنمائي. فاستخدام الإكراه الاقتصادي والسياسي كوسيلة للضغط على دول ذات سيادة هو أبعد ما يكون عن المفهوم الحالي للعلاقات الطيبة بين الدول.

ويحدونا أمل صادق في استئناف الحوار الثنائي البناء بين البلدين على أساس مبدأي الاحترام المتبادل والتسوية السلمية للمنازعات. وندعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا رفعا كاملا وغير مشروط ولا رجعة فيه.

وكما هو الحال دائما، ستؤيد جمهورية بيلاروس مرة أخرى في هذا العام مشروع القرار A/74/L.6 بشأن رفع الحصار المفروض على كوبا.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا. كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقريره الشامل عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/74/91/Rev.1).

وتؤيد فييت نام البيانات التي أدلى بها ممثلو دولة فلسطين وأذربيجان وسنغافورة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي.

اعتمدت الجمعية العامة على مدار سنوات عديدة، وبأغلبية ساحقة، قرارا يطالب الولايات المتحدة بإنهاء حصارها

الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا. فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ما يقرب من ٦٠ عاما يمثل انتهاكا للقانون الدولي وانتهاكا للحقوق الأساسية ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعارض مع الرغبة المشتركة لجميع بلدان العالم في بناء علاقات دولية سليمة ومتكافئة، بغض النظر عن الاختلافات في نظمها السياسية ومع ضمان احترام حق كل دولة في اختيار مسارها الإنمائي.

وبما أن تركيزنا ينصب على التنفيذ العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن الحصار يشكل عائقا خطيرا أمام الجهود والمساعي التي تبذلها كوبا حكومة وشعبا للمشاركة الكاملة في هذه العملية. وبوصفها بلدا عانى من حظر تجاري فرضته الولايات المتحدة لمدة ١٩ عاما، تدرك فييت نام تمام الإدراك الصعوبات والأضرار الناجمة عنه. وتبين حقيقة العلاقات بين فييت نام والولايات المتحدة أنه لا شيء سوى الحوار البناء والتواصل يمكنه تعزيز الثقة المتبادلة وإحداث تغيير إيجابي. ولا يؤدي الحصار بأشكاله وفرض تدابير مماثلة إلا إلى زيادة الطين بلة.

ولذلك، ستصوت فييت نام اليوم مؤيدة لمشروع القرار A/74/L.6. وبالتصويت مؤيدة للمشروع، تشارك فييت نام المجتمع الدولي في دعوة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض من جانب واحد على كوبا حتى تتمكن كوبا من ممارسة حقها في المشاركة بصورة عادلة ومنصفة في العلاقات الاقتصادية والتجارية وفقا للقانون الدولي.

كما نحث حكومة الولايات المتحدة على العدول عن سياستها الحالية تجاه كوبا، لا من أجل منفعة شعب البلدين فحسب، بل ولتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم بأسره. وفي الوقت نفسه، نقدر رغبة كوبا في مواصلة الحوار والتعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك والتفاوض بشأن المسائل الثنائية المعلقة مع الولايات المتحدة على أساس المساواة والمعاملة بالمثل واحترام السيادة الوطنية لكل منهما واستقلاله.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن دعم فييت نام القوي وصداقتها وتعاونها وتضامنها مع شعب كوبا الشقيق وأن أجدد التزامها الثابت بصون مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد كاكانور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الهند البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز. ونرحب بمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا بيننا هنا اليوم. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة (A/74/91/Rev.1).

ما برحت الجمعية العامة تعرب سنويا عن رفضها لفرض قوانين ولوائح تتجاوز آثارها حدود الإقليم الوطني وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية التي تضر بتقدم الشعوب وازدهارها في جميع أنحاء العالم. وفي العام الماضي، صوتت ١٨٩ دولة عضوا مؤيدة للقرار ٨/٧٣، معربة عن دعمها القوي لرفع الحصار.

كما دعت الجمعية العامة جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير تؤثر بصورة تتجاوز الحدود الإقليمية على سيادة دول أخرى، تمشيا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما حثتها على إلغاء هذه القوانين والتدابير وإبطالها. ولا يوجد أدنى شك في أن استمرار هذا الحصار، بالمخالفة للرأي العالمي الكاسح على نحو ما عبرت عنه الجمعية، يقوض تعددية الأطراف ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها.

وبوصفها أكبر ديمقراطية في العالم وبلدا يؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف، تتضامن الهند مع الجمعية في رفضها القاطع

لأن تتجاوز آثار القوانين المحلية حدود الإقليم الوطني. فإجراءات الحصار هذه تتسبب في إعاقة التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلد المتضرر، ولا سيما النساء والأطفال. كما تحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحصول على الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

وقد خلصت التقارير المتعاقبة للأمين العام – وتقرير هذا العام ليس استثناء لهذه القاعدة – إلى أن الحصار، ولا سيما من خلال آثاره التي تتجاوز حدود الإقليم الوطني، يؤثر سلبا على الشعب الكوبي وعلى جهود التنمية في البلد. وفي الوقت نفسه، نود أن ننوه بالإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الملحوظة للشعب الكوبي، ولا سيما الترتيب المتقدم للبلد في دليل التنمية البشرية وتحقيقه لعدد من الأهداف الإنمائية للألفية.

وقبل أربع سنوات، عند إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة تحويلية، حث قادة العالم مرة أخرى بقوة جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. واستمرار الحصار سيؤثر بشدة على قدرة كوبا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذاً شاملاً. إنَّ خبرة كوبا في مجال الرعاية الصحية، والتي تحققت رغم هذه الظروف، قد مكَّنتها من الاستجابة بسرعة وفعالية وبصورة ملموسة للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة قبل ٥ سنوات إلى جميع الدول للتصدي لأزمة فيروس إيبولا في أفريقيا.

يحمل الاتصال الشخصي بين الناس في طياته إمكانات هائلة لتعزيز التفاهم بين الدول بصورة أفضل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكثّف جهوده من أجل تشجيع إيجاد بيئة خالية من الجزاءات وإجراءات الحصار. وتأمل الهند أن يتم التراجع عن الحصار في أقرب وقت ممكن. وتؤيد الهند مشروع القرار A/74/L.6، الذي قدمته كوبا.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تكرر المكسيك رفضها الواضح والقاطع للإجراءات الانفرادية المتخذة ضد كوبا، بما في ذلك أكثر من خمسة عقود من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها، الأمر الذي يتنافى مع القانون الدولي. إن جميع التدابير الانفرادية التي تسعى إلى تغيير النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي من الخارج تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تتوخى المساواة فيما بين الدول والحق في تقرير المصير.

وترفض المكسيك إنفاذ القوانين الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. ولذلك فإننا نأسف لقرار حكومة الولايات المتحدة القاضي، ولأول مرة في التاريخ، بتطبيق الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا، المعروف بقانون هيلمز – بيرتون، الذي لا يؤثر على الشعب الكوبي فحسب بل على بلدان أخرى أيضاً. وأود أن أشير أيضاً إلى رأي اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، الصادر عملاً بقرار الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، المعنون ”حرية التجارة والاستثمار في نصف الكرة الغربي“، الذي ينص على أن أسس تطبيق قانون هيلمز–بيرتون لا تتوافق مع القانون الدولي. وترحّب المكسيك بتجديد الحوار والتعاون بين الولايات المتحدة وكوبا، لأنه سيوفّر فرصة مواتية للبلدين لتعزيز أولوياتهما الوطنية ووضع خطة دولية مشتركة بشأن قضايا الساعة الدولية.

تحظى المكسيك وكوبا بعلاقة صداقة وتقارب تقليدية وتاريخية، اعتمدت في الآونة الأخيرة رؤية أكثر دينامية للمستقبل من خلال جدول أعمال ثنائي وإقليمي واسع النطاق يمثّل الحاجة إلى تجديد مؤسساتنا بغية مواجهة التحديات الجديدة التي تغيّر وجه السيناريو الإقليمي والعالمي الجديد. إن كوبا حليف استراتيجي للمكسيك، وقد عملنا على منح هذه العلاقة قدراً أكبر من المعنى والمضمون من خلال حوار محترم ونزيه وسلس

ومكثف ويتسم بالثقة، وهو ما تسبب في تعميق روابطنا وتعاوننا الاقتصادية على أساس جدول أعمال واسع النطاق. وسنسعى في هذا الصدد إلى تعزيز الفرص التجارية والاستثمارية فيما نعزز التعاون من أجل التنمية ونتبادل الخبرات.

لقد أضحت المكسيك اليوم خامس أكبر شريك تجاري لهذه الجزيرة والثاني على مستوى المنطقة. وتعزيزنا المتزايد للتفاعل الاقتصادي ثابت وتعاوننا في المجالات التربوية والعلمية والثقافية قد شهد تقدماً ملموساً في ما لا يقل عن ١٥ مشروعاً. وعدد الزوار بين بلدينا يتزايد سنة بعد سنة. يوجد حالياً أكثر من ٨٠ رحلة جوية في الأسبوع بين المكسيك وكوبا، وتطير الخطوط المكسيكية إلى هافانا بصورة أكثر تواتراً من أي عاصمة أخرى في أمريكا اللاتينية.

وسيمكن إلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي جهود كوبا من تكييف القواعد القانونية والبرنامجية لحكومتها مع العصر الحديث، مما يسفر عن فوائد أكبر للشعب الكوبي. ومن شأن تيسير وصولها إلى النظام المالي الدولي تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار لصالح المنطقة بأسرها.

إن العلاقات بين الجيران في القارة الأمريكية التي تقوم على الاحترام والتفاهم المتبادلين أمر حاسم من أجل النمو والتنمية في بلدان نصف الكرة الغربي، ولا سيما في العصر الحديث، الأمر الذي يتطلب المزيد من الانفتاح وزيادة حرية تنقل الأشخاص والبضائع والتكنولوجيات والأفكار. ومن المهم بالإضافة إلى ذلك، في الحالة الدولية الراهنة، التأكيد مجدداً كلما دعت الضرورة على أن من الوهم أن نعتقد، في عالم تسوده العولمة والترابط، أنه يمكننا حل المشاكل العالمية أو حتى إجراء تحولات كبيرة على الصعيد الإقليمي والوطني بمعزل عن غيرنا، ودون دعم من المجتمع الدولي.

وتدعو المكسيك الأمم المتحدة إلى مواصلة الدفاع عن المؤسسات المتعددة الأطراف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور القانون الدولي، ليس من حيث المبدأ وحسب ولكن أيضاً لأن تعددية الأطراف الفعالة وذات الصلة تفيد جميع الدول وتصب في مصلحتنا الوطنية جميعاً.

السيدة آزوسينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): للسنة الثامنة والعشرين على التوالي، شهدنا اليوم تعبيراً واضحاً عن تضامن الدول الأعضاء مع الشعب الكوبي من خلال التأييد الساحق لمشروع القرار بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/74/L.6). فمن ٥٩ صوتاً مؤيداً في عام ١٩٩٢ إلى ١٧٣ صوتاً في عام ٢٠٠٢، ثم إلى ١٨٨ في عام ٢٠١٢ و ١٨٩ في عام ٢٠١٨، زادت بوضوح قوة مطالبة المجتمع الدولي بإنهاء الحصار الذي دام طوال ٥٧ سنة، وهي سياسة جزاءات اقتصادية ظالمة وغير مبررة. كما أن هذه هي السنة الثامنة والعشرون التي تؤيد فيها الفلبين هذا القرار السنوي والسنة الثامنة عشرة التي تصوّت فيها الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا جماعياً وبالإجماع تأييداً لرفع الحصار. إن موقف الفلبين واضح تجاه القرار المتعلق بكوبا – إننا لم نفرض ولا نعتزم فرض أي قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى مع تنفيذ هذا القرار السنوي.

لقد شكّل استئناف العلاقات الدبلوماسية مؤخراً بين الولايات المتحدة وكوبا في عام ٢٠١٥ منعطفاً هاماً نحو تطبيع العلاقات الثنائية بينهما. غير أن طابع الحصار المتجاوز للحدود الإقليمية ما برح يزداد استفحالاً. وتفيد التقارير بأن الأضرار التي لحقت باقتصاد كوبا، بحسب الأسعار الحالية، خلال ما يقرب من ستة عقود من تنفيذ سياسة الحصار قد بلغت ١٣٨,٨٤ بليون دولار – ما يفوق ٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٨ وحده.

يشكل الحصار عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. وهو يشكل أيضاً تحدياً خطيراً لتنفيذ كوبا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينتهك أحكام القانون الدولي. ويتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

مع وجود علاقات ثقافية واقتصادية يرجع تاريخها إلى عهد التجارة بالسفن الشراعية بين مانيلا وأكابولكو في أوائل القرن السادس عشر، ستحظى كوبا وشعبها دائماً بالدعم الثابت من الفلبين لمطالبهما المشروعة في أن يشقا سبيلهما السيادي نحو السلام والتنمية.

يجب أن ترفع الولايات المتحدة الحصار المفروض على كوبا من جانب واحد دون قيد أو شرط وعلى نحو لا رجعة فيه.

السيد ميموني (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع مرة أخرى للنظر في البند ٣٩ من جدول أعمال الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا، وللإعراب مجددا عن قلقنا البالغ إزاء التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي لا تزال كوبا تواجهها نتيجة الحصار الذي يؤدي إلى تفاقم معاناة الشعب الكوبي. كما تعد جلسة اليوم تذكيرا بالأهمية البالغة لهذه المناقشة السنوية، التي تحشد المجتمع الدولي بأسره كل عام، وتحثنا بشكل جماعي على ضرورة التمسك بالمبادئ التوجيهية والمثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتي هي في صميم منظمتنا.

يجسد الاعتماد السنوي بأغلبية ساحقة من أعضاء الجمعية العامة لقرار يدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا على مدى سنوات متتالية عديدة الدعم القوي والثابت من المجتمع الدولي لرفع الحصار غير المبرر وغير الضروري المفروض على كوبا لما يقرب من ستة عقود. وتؤكد الجزائر مجددا موقفها بشأن استمرار وتشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد البلد الشقيق كوبا. فهذه الجزاءات غير المبررة لا تؤدي فقط إلى تفاقم معاناة الشعب الكوبي من خلال حرمانه من حقوقه الإنسانية الأساسية، بل تعرقل التنمية الاقتصادية في كوبا وتعوق جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأشير إلى أن الجزائر ما برحت دائما تؤكد على أن كوبا، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، لها الحق في حرية التجارة والملاحة، وفي توسيع نطاق التجارة على أساس متفق عليه مع أي شريك اقتصادي. كما تتفق الجزائر تماما مع موقف حركة بلدان عدم الانحياز الذي يرفض باستمرار فرض إجراءات انفرادية أو قواعد تتجاوز الحدود الإقليمية من شأنها أن تعرقل التنمية في أي بلد من البلدان، وجميع أشكال التدابير الاقتصادية والتجارية القسرية. ويجسد هذا الموقف المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية للجزائر، ولهذا السبب تعرب الجزائر عن كامل دعمها وتضامنها مع حكومة كوبا وشعبها الشقيق.

وتعتقد الجزائر أنه من المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إعادة بناء الزخم الذي تولد منذ بضع سنوات، والاستفادة من الإنجازات الإيجابية التي شهدتها السنوات الأخيرة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. ومن المؤكد أن إقامة حوار ثنائي بناء وقائم على الاحترام، في ظل الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، من شأنه أن يرسم طريقا جديدا للمضي قدما نحو التطبيع الكامل للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، وأن يؤدي إلى رفع الحصار الطويل الأمد غير الضروري لتحقيق المنفعة المتبادلة لشعبي كلا البلدين، والمنطقة بأسرها، وخارجها.

وأخيرا، تؤيد الجزائر البيانات التي أدلي بها باسم حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة الدول الأفريقية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفد بلدي للبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية أذربيجان الموقر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وللبيان الذي ألقاه ممثل فلسطين الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويود وفد بلدي الإدلاء بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

أرحب، بداية، بالصديق العزيز برونو رودريغيس، وزير خارجية كوبا. وليكن بلدكم الصديق، كوبا، على ثقة تامة بأن الجمهورية العربية السورية ستبقى تدعم صمود الشعب والدولة في كوبا بمواجهة الحصار الأمريكي الجائر المفروض منذ عام ١٩٦٢. إن سورية لن تنسى موقف الأصدقاء في كوبا الداعم لسورية في مواجهة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها منذ تسع سنوات وحتى اليوم. وسورية لن تنسى موقف الأشقاء في كوبا في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل وللأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن بلدي يفخر بأن العديد من نسائه ورجاله قد تلقوا علوم الطب والهندسة في جامعات كوبا العريقة، التي بقيت منارة للعلم والمعرفة رغم حصار أمريكي جائر مستمر منذ ما يقارب ستة عقود.

يؤمن بلدي، سورية، بأن إدانة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الكوبي الصديق لم تعد كافية اليوم، ولا سيما في ظل السياسة التصعيدية التي تتبعها الحكومة الأمريكية الحالية، والقائمة على تشديد هذا الحصار بحيث تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية لكوبا. ولا بد أن نشير في هذا السياق إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية مؤخرا، والتي تستند إلى المادة الثالثة مما يسمى قانون هيلمز – بيرتون، والتي تفتح الباب أمام اتخاذ إجراءات قضائية في المحاكم الأمريكية ضد الشركات الكوبية، أو الأفراد الكوبيين، أو ضد البلدان الثالثة التي تمارس أعمالا تجارية في كوبا.

ولم تكتف السلطات الأمريكية بذلك، بل أطلقت سياسة عدائية جديدة ضد الشعب الكوبي بهدف حرمانه من الحصول على مواد الطاقة والوقود، وذلك من خلال فرض عقوبات على كل طرف أو فرد يساهم بنقل شحنات الطاقة والوقود إلى كوبا أو تسهيل نقلها، وبما يشمل ناقلات وشركات الشحن ومالكي السفن والحكومات التي تحمل السفن أعلامها وشركات التأمين. هذا إلى جانب إجراءات التقييد الجديدة، والتي تتعلق بتخفيض عدد رحلات الطيران المدني والتجاري إلى كوبا، ومنع الطائرات من الهبوط في أي مدينة كوبية، باستثناء العاصمة هافانا.

إن بلدي يدعم بشكل مطلق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/74/L.6، وتعتبره تجسيدا قانونيا وسياسيا واضحا لموقف الأمم المتحدة الرافض للتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب باعتبارها تشكل عقابا جماعيا لشعوب بأكملها، وتقوض نظام الأمم المتحدة وتمس بصلاحياتها، وتقف عائقا في وجه تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتخرق حق الدول في التنمية، إلى جانب أنها تعرقل التبادلات التجارية الدولية والإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان.

إننا اليوم نقع في مسافة زمنية تفصلنا ١١ عاما عن الموعد المنشود لاستكمال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإن أحدا لا يستطيع أن يجادل في أن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه بعض الحكومات على العديد من دول العالم يعيق بشكل مباشر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه الدول.

إن التقارير الدورية للأمين العام وما يرد فيها من معلومات وتقييمات حول حجم الأضرار والخسائر التي تسببها الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على كوبا تفرض علينا اليوم البحث في مقاربة جديدة، تتجاوز إدانة هذا الحصار والدعوة إلى وضع حد له، وذلك من خلال المطالبة بتنفيذ توصيات الأمم المتحدة التي تسعى لإنصاف ضحايا هذه الإجراءات وإنشاء سجل دولي للإجراءات الأحادية التي تؤثر على حقوق الإنسان ودعم فكرة إصدار الجمعية العامة إعلانا بشأن الإجراءات الأحادية وسيادة القانون، وبما يكفل تحميل حكومات الدول الأعضاء، التي تلجأ إلى أسلوب الحصار الاقتصادي غير الشرعي، المسؤولية السياسية والقانونية والمالية

عن الخسائر التي تلحق باقتصادات الدول التي يستهدفها مثل هذا الحصار غير الشرعي الذي يتسبب في تعطيل وانهيار قطاعات اقتصادية حساسة تقدم خدمات الحياة الأساسية للمواطنين، ولا سيما قطاعات الصحة والتعليم والغذاء والزراعة والصناعة والتجارة والاتصالات والتكنولوجيا.

إن الشعب السوري، مثله مثل الشعب الكوبي، يعاني منذ عقود مضت وإلى اليوم من التداعيات الخطيرة للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة عليه من الولايات المتحدة الأمريكية ومن بعض الحكومات الأخرى. غير أن هذه التداعيات قد بلغت خلال السنوات الأخيرة مستوى غير مسبوق، كونها ترافقت بآثارها التخريبية على الاقتصاد والتنمية في سورية مع تداعيات الحرب الإرهابية ومع سياسات غير أخلاقية لبعض الحكومات، تتمثل في إعاقة انطلاق عملية إعادة الإعمار والتعافي وعرقلة عودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى وطنهم وبيوتهم.

ونحن، في سورية، سنبقى نكرر كل عام هذه السؤال: إذ كيف يستوي لممثلي بعض الدول أن يعتلوا منابر الأمم المتحدة ليدعوا إلى الإسراع في تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولينادوا بشعار ”ألا يُترك أحد خلف الركب“، في الوقت الذي تفرض فيه حكوماتهم إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب ضد كوبا وسورية وإيران وفنزويلا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفلسطين والاتحاد الروسي والصين ودول أخرى؟

في الختام، أجد من المناسب التذكير مجددا بما ورد في إحاطة السيد إدريس الجزائري، المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، حيث قال:

”يساورني قلق عميق من أن الإجراءات القسرية الأحادية تساهم في تفاقم معاناة الشعب السوري. وفي ظل ما تتسبب فيه هذه الإجراءات من معاناة اقتصادية وإنسانية، فإنه من الصعب تصديق الادعاءات بأنها موجودة لحماية السوريين أو الحث على انتقال ديمقراطي.“

إن هذا التقييم الصادر عن ممثل رفيع المستوى للأمم المتحدة هو تقييم عام ينسحب ليشمل الأوضاع المأساوية التي تعاني منها كل الشعوب التي تتعرض لتبعات وآثار الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب. ونحن، في سورية، نؤمن بأن الوقت قد حان لوضع حد نهائي لا رجعة فيه لسياسات العقاب الاقتصادي التي تتبناها بعض حكومات الدول الأعضاء، هذا إن كنا فعلا ملتزمين بمبادئ العدالة والمساواة وبحق جميع شعوب العالم في الرفاه والتنمية دون تمييز أو قيود.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره الشامل (A/74/91/Rev.1) المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البيانات التي أدلى بها المراقب عن فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثلا أذربيجان وسنغافورة باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على التوالي.

تعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مجددا عن اعتقادها بأنه في عصر الترابط الذي يعيشه العالم، فإن تطبيق تدابير انفرادية تترتب عليها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يتعارض فحسب مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما تساوي الدول في السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولكنه يعيق أيضا التنمية الوطنية للبلدان الأخرى. ولذلك، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير وطنية من هذا القبيل ضد بلدان أخرى. ولهذا السبب، فإن وفد بلدي سيواصل دعم التصويت لصالح مشروع القرار A/74/L.6

بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على اقتناع بأن إنهاء الحصار سيكون ذا منفعة متبادلة ليس للبلدان المعنية فحسب، ولكن أيضا للعالم بأسره. وهذا لأننا نعتقد أن القيام بذلك سيهيئ بيئة تفضي إلى تعزيز الحوار والتعاون بين البلدين، مما سيؤدي إلى تحسين العلاقات بين البلدين، الأمر الذي سيسهم، بدوره، في تحسين رفاه الشعب الكوبي وحكومة بلده وسيمكن كوبا من الدخول في تبادلات تجارية واقتصادية مع الدول في جميع أنحاء العالم.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي بوزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، الموجود في قاعة الجمعية اليوم.

وتؤيد ميانمار البيانات التي أُدلي بها بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

من المحزن أن يتعين علينا أخذ الكلمة مرة أخرى في قاعة الجمعية هذه للانضمام إلى النداء المدوي الذي يطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ٥٧ عاما. وتؤمن ميانمار بالمبادئ المقدسة للعلاقات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي، المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتسوية السلمية للمنازعات. وما فتئنا نعارض تطبيق الحصار الذي تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية وتسييس مسائل حقوق الإنسان، وهي أمور تتعارض مع القانون الدولي.

وتعلم ميانمار جيدا من تجربتها الخاصة أن تدابير الحظر أو الجزاءات المفروضة على بلد ما لأهداف سياسية لا تجلب سوى آثار سلبية على حياة الناس العاديين. ولقد طالت كثيرا معاناة الشعب الكوبي من صعوبات اقتصادية بسبب الحصار الأحادي الجانب. فقد حُرموا من حقهم في التنمية وكان الأشد تضررا هم الفئات الأكثر ضعفا – النساء والأطفال – الذين ينبغي ألا يخضع رفاههم وتمتعهم بحقوقهم الإنسانية الموروثة للمواجهات السياسية.

وقد علمنا التاريخ أن العداء والضغوط السياسية والتدابير القسرية لا تفيد أبدا في تعزيز حقوق الإنسان.

وسيمهد الاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون المتبادلان الطريق للسلام والازدهار والعدالة والمساواة، مما يمكّن من التمتع بحقوق الإنسان.

نعتقد أن تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا سيؤدي إلى إتاحة فرصة كبيرة للبلدين الجارين للتمتع بقدر أكبر من السلام والازدهار وبسط هذه الفوائد إلى المنطقة بأسرها. ونحن على ثقة بأن الرفع النهائي للحصار المفروض على كوبا سيخلق بيئة اقتصادية تتيح لكوبا تحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية.

يحدونا أمل كبير في أن تتحلى الدولتان العظيمتان والشعبان العظيمان للولايات المتحدة وجمهورية كوبا بالحكمة والشجاعة والقدرة على معالجة المشكلة السياسية الطويلة بين البلدين والدخول عبر الحوار في فصل جديد من الصداقة والتعاون من أجل خير الشعبين. نحث الولايات المتحدة وكوبا على إحياء ومواصلة الانخراط البناء للتقارب الذي كان قائما في عام ٢٠١٦.

وبوصف ميانمار صديقة لكلا البلدين فإنها ستواصل دعم كل الجهود البناءة التي تهدف إلى إنهاء الحصار الذي دام ٥٧ عامًا في أقرب وقت ممكن. وانطلاقا من روح الأمل والنوايا الحسنة هذه، وكما فعلنا في السنوات الـ ٢٧ الماضية، سيصوت وفد بلادي مؤيدا لمشروع القرار بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي

والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا (A/74/L.6).

السيد كاماو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في المنعطفات الحرجة في التاريخ تقتضي منا الحاجة أن نعيد تقييم الاتجاهات والسياسات التي كان لها تأثير كبير على السلام والتنمية المستدامين للجميع أو التي لا تزال تشكل تحديا لهما وتعكر صفو التعايش العالمي في عالمنا. إننا نجتمع اليوم، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في هذه القاعة مرة أخرى للنظر في مشروع القرار السنوي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا (A/74/L. 6).

تؤيد كينيا البيانات التي أُدلي بها نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية – وهي بيانات تسعى إلى إنهاء الجزاءات الانفرادية المفروضة على كوبا.

إن السؤال المطروح أمامنا هو ما إذا كان بوسع هذه الهيئة الاستمرار في تحمل الجزاءات، لا سيما الجزاءات وعمليات الحصار الأحادية الجانب. لقد شهد العالم أن الجزاءات تُضعف البلدان المستهدفة، وتُزهق الأرواح وتدمر سبل المعيشة وتزيد من هشاشة البلدان وتسفر عن آثار ضار على الأفراد والمؤسسات. دعونا نتكلم اليوم بصراحة: إن العقوبات الأحادية الجانب، التي تبدو دائمة وبلا هدف، هي انتهاك واضح لحقوق الإنسان.

إن الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية، بما في ذلك إصلاحاتنا نحن المستمرة للأمم المتحدة، تقتضي منا الوصول إلى مثال أعلى يضمن عدم ترك أي شعب – ولا أية دولة – خلف الركب بسبب الجزاءات. دعونا لا نسمح للجزاءات وعمليات الحصار، أحادية الجانب أو غير ذلك، بأن تصبح جزءًا من الأدوات التي تقوض تطور كوبا وتترك ذلك البلد وشعبها خلف الركب. يجب على الأمم المتحدة ألا تدعم أو تساند أية إجراءات سلبية أو عقابية، بما في ذلك الجزاءات وعمليات الحصار إلى الأبد.

للأسباب السالفة الذكر، صوتت كينيا دائما مؤيدة لمشروع القرار السنوي بشأن ضرورة القضاء على هذا العبء المطول الواقع على الشعب الكوبي. لقد قلناها من قبل، بوصفنا دولة كينيا، ونقولها هنا مرة أخرى اليوم: هذه الجزاءات ضد كوبا ليست بروح الأمم المتحدة ويجب إنهاؤها.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتحياتي الأخوية لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا. تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد دعمنا الثابت له وللحكومة الثورية والشعب النبيل في كوبا وتضامننا معهم.

يؤيد وفد بلدي أيضا البيانات التي أدلى بها المراقب عن فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثلا أذربيجان وغرينادا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والجماعة الكاريبية، على التوالي.

مرة أخرى، نجتمع في هذه القاعة ليس للتعبير فحسب عن دعمنا الثابت لمشروع القرار A/74/L.6، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، ولكن أيضًا لنشجب بشدة هذا الحصار الأحادي الجانب، وهو عمل لا يزال يمثل إهانة لجميع القواعد الدولية الراسخة والأعراف الإنسانية الأساسية. لقد كان هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي الأبي خاطئًا في وقت تنفيذه لأول مرة، ويظل بعد ستة عقود غير مبرر وغير قانوني.

إن رسالتنا اليوم، وكما تكررت باستمرار منذ عام ١٩٩٢، هي أننا ندين هذا الحصار بشكل قاطع ولا يمكن أن نظل

صامتين بينما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية – وهي دولة، لا بد أن أضيف، ليست مجرد شريك قديم العهد لسانت فنسنت وجزر غرينادين بل نعتبرها جارتنا الشقيقة وصديقتنا – تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي والمبادئ المقدسة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. لا مكان في القرن الحادي والعشرين للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وبالنظر إلى التأثير الضار والمؤذي المتواصل لهذا الحصار على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية، لا سيما على الأشخاص المحرومين والضعفاء، فإن تصميم كوبا في نضالها سعيا وراء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الإنمائية المستدامة هو أمر يستحق أكثر من مجرد الثناء. تواصل كوبا تجسيدها لروح التضامن والنزاهة والتكامل والتعاون التي لها أهمية قصوى في نظامنا الدولي القائم على القواعد وتعددية الأطراف. وبالفعل استفادت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من مساعدات كوبا القيمة وتضامنها ودعمها. ففي مجالات الرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية لا مثيل لمساهمة كوبا في المناطق المحرومة من الخدمات في العالم والتي تجسدت في الدور الذي قامت به في مكافحة فيروس إيبولا في أفريقيا.

تشهد سانت فنسنت وجزر غرينادين على الإحسان الكوبي، الذي لامس قلوب وأرواح الفنسنتيين في جميع أنحاء دولتنا المتعددة الجزر بطريقة أو بأخرى.

ولهذا السبب، سنظل نشعر دوما بالامتنان لحكومة كوبا وشعبها.

وقد رحبت سانت فنسنت وجزر غرينادين بالنهج الموقر الذي تبناه الرئيس السابق للولايات المتحدة، باراك أوباما، في سعيه إلى تطبيع العلاقات مع كوبا. وقد قال في خطابه المشهور الذي ألقاه عام ٢٠١٦ خلال أول زيارة رسمية يجريها رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وهو لا يزال يشغل منصبه، إلى كوبا منذ فرض الحصار الاقتصادي:

”جئت هنا لدفن آخر مخلفات الحرب الباردة [في الأمريكتين]. لقد أتيت إلى هنا لمد يد الصداقة إلى الشعب الكوبي“.

وشكّلت كلماته بادرة أمل نشأ عنها ثقة في الدبلوماسية والحوار ونظامنا المتعدد الأطراف.

وللأسف، بُذلت جهود في الآونة الأخيرة تهدف إلى تقويض وعكس مسار التطورات الصغيرة، وإن كانت هادفة، التي تحققت في عهد الرئيس أوباما نحو تحقيق تقارب مع كوبا. وهذه الجهود التي بذلت مؤخرا، بما في ذلك القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، بإتاحة اتخاذ إجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة ضد الكيانات التي تتعامل تجاريا مع كيانات مؤممة بصورة قانونية في كوبا خلال الستينات، تسعى، على ما يبدو، إلى تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا وتعميقه، مما يؤدي إلى تفاقم معاناة الشعب الكوبي.

وتتمتع سانت فنسنت وجزر غرينادين بعلاقات جيدة وقوية مع حكومتي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية وشعبيها. ونرى أن التعاون مع الالتزام بمبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخل، بدلا من المجابهة، يبشر بالخير فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدين. ونرى أيضا أن الحوار والتواصل البناء بين كوبا والولايات المتحدة أمران أساسيان. فالحوار كان وسيظل دائما المسار العادل الذي تختاره الأمم المتحضرة في هذه المنظمة التي قاربت على الاحتفال بمرور ٧٥ على إنشائها. فلا معنى للعزل والإقصاء داخل نظامنا الدولي. وعليه، فإن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لشعب كوبا وحكومتها لكي يتسنى تحقيق الرخاء الكامل.

ويحدونا الأمل في أن التأكيد المدوي المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي، الذي تردد صداه في أرجاء الجمعية العامة، سيجد طريقه هذا العام إلى قلوب وعقول أعضاء كونغرس الولايات

المتحدة الأمريكية فيصححون، بحكمتهم اللامتناهية، هذه السياسة غير القانونية ويقيمون العدل عن طريق رفع الحصار. وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد رفضها القاطع لهذا الحصار الاقتصادي غير المبرر وغير القانوني وغير الشرعي، بمفهومه القديم الذي عفا عليه الزمن، المفروض على حكومة كوبا وشعبها الباسلين من الولايات المتحدة الأمريكية، التي نتفق جميعا على أنها جهة فاعلة متعددة الأطراف لا غنى عنها. ونحث صديقتنا العزيزة، الولايات المتحدة الأمريكية، على التصرف بدافع الإنسانية وبوازع أخلاقي وبما يتماشى مع روح ميثاق الأمم المتحدة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يرحب الوفد الصيني بحضور وزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، في جلسة اليوم. وتؤيد الصين البيان الذي أدلى به المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ما فتئت الجمعية العامة تتخذ بأغلبية ساحقة، طوال ٢٧ عاما على التوالي، القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وتحث البلدان كافة على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وإلغاء أو إبطال القوانين والتدابير ذات التأثير الذي يتجاوز حدود الولاية الإقليمية للدول ويضر بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول وبحريّة التجارة والملاحة. بيد أنه من المؤسف أن هذه القرارات لم تُنفذ بفعالية على مر السنين، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يزال قائما.

ووفقا للإحصاءات، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ حتى آذار/مارس ٢٠١٩، بلغت خسائر كوبا في التجارة الخارجية من جراء الحصار أكثر من بليوني دولار وكلفها أكثر من ٧٠٠ مليون دولار من الخسائر المالية، وهو أمر يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، وينجم عنه خسائر اقتصادية ومالية هائلة يتكبدها الشعب الكوبي، ويعطل العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية العادية بين كوبا والبلدان الأخرى. وقد أدى الحصار أيضا إلى عرقلة جهود الشعب الكوبي الرامية للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مما يقوض حقه في الحياة والتنمية.

وتدعو الصين دائما إلى احترام حق البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل والحفاظ على النظام الدولي على أساس القانون الدولي والدفاع عن النزاهة والعدالة الدوليتين. ونعارض فرض الجزاءات الانفرادية على البلدان بالوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الوسائل. وما فتئنا نطبق قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بدقة ونلتزم بها. وتحافظ الصين وكوبا على التبادلات الاقتصادية وتبادل الموظفين بينهما فضلا عن التقدم المحرز نتيجة للتعاون الودي وتبادل المنفعة بينهما في جميع الميادين، تمشيا مع تطلعات شعبي بلدينا وعلى نحو يفضي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

ويشهد العالم اليوم تغييرا جذريا لم يسبق له مثيل على مدى الـ ١٠٠ عام الماضية. والمهيمن على عصرنا الآن هو تحقيق السلام والتنمية وإرساء التعاون وإقامة العلاقات المربحة للجميع، ولم يعد من الممكن وقف الاتجاه العام نحو العولمة. فلا شك أن إجراء جلسات الحوار على قدم المساواة والمشاورات الودية أفضل سبيل لتسوية الخلافات. فالضرر سيلحق في نهاية المطاف بمن يمارسون التسلط والنزعات الانفرادية والحمائية.

وتأمل الصين أن تواصل الولايات المتحدة وكوبا تعزيز عملية تطبيع علاقاتهما، وأن تنهي الولايات المتحدة سياسة الحصار المفروض على كوبا بالكامل وفي أقرب وقت ممكن. ويتعين

على الطرفان مواكبة الزمن من خلال إقامة علاقة طبيعية كالتي تقوم بين أي دولتين وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية. ومن شأن ذلك أن يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما، ويعزز السلام والاستقرار في جميع أنحاء الأمريكتين ويسهم في التنمية المشتركة للمجتمع الدولي. وستصوت الصين مرة أخرى مُؤيدة لمشروع القرار A/72/L.6 الذي قدمته كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيدة سويب (سورينام) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد سورينام البيانات التي أدلى بها المراقب عن فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثلو أذربيجان وأوغندا وغرينادا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والجماعة الكاريبية على التوالي.

مع اقتراب الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا وشعبها من عقده السادس، تؤكد سورينام من جديد وبأشد العبارات رفضها للحصار. وعاما بعد عام، تتخذ الأغلبية العظمى من البلدان – بشبه إجماع – موقفا معارضا للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية لأنه يعوق إطلاق الإمكانات الكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد الشقيق، كوبا.

ويزيد التشديد الأخير للحصار المفروض على كوبا من آثار تطبيقه خارج الحدود الإقليمية للبلد ويؤثر بشدة على العلاقات التجارية لكوبا مع الدول الأخرى في منطقتنا وخارجها.

لذلك لا يزال يقوض جهود الشعب الكوبي بشكل خطير لتحقيق التنمية من خلال توظيف كل إمكانات الاقتصاد الكوبي لتنفيذ خطته الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن ورغم المصاعب التي لا مبرر لها التي عانت منها القطاعات البالغة الأهمية الآن في مجتمع الأمة الكوبية، فإنها تواصل اتخاذ موقف سلمي وقوي أمام المجتمع الدولي بشأن التعاون في العديد من المجالات، وفي هذا الصدد فإننا نحيي كوبا مع خالص الامتنان على تضامنها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دوغان (كرواتيا).

تظل سورينام كدولة صغيرة ملتزمة التزاما راسخا بدعم مبادئ القانون الدولي، وبالتالي فإنها تدين فرض جميع التدابير القسرية الانفرادية التي تترتب عنها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية. وهي لا تتماشى مع مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة التي استرشدنا بها على الدوام في التزاماتنا الجماعية نحو تحقيق التنمية السلمية والمستدامة لجميع الدول .

وتعرب حكومتي عن أسفها لأن استمرار توسيع الحصار الاقتصادي والمالي يزيد من تعطيل تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. لذلك ندعو الولايات المتحدة إلى استخدام الحوار السلمي بدلاً من الإكراه الاقتصادي لحل الخلافات السياسية.

تصوت سورينام مؤيدة لمشروع القرار A/74/L.6. ومن خلال تصويتنا مؤيدين، فإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في دعوة الولايات المتحدة إلى وضع حد فوري لسياستها التي عفا عنها الزمن وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لأنه غير ضروري فعلا.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): لقد صوتت غابون دائما مؤيدة للقرارات المتتالية بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وقد قام بلدي بذلك امتثالاً للالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً للأغراض والمبادئ المنصوص عليها التي تستند إلى التعاون بين الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إننا نؤيد البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

يظل بلدي يساوره القلق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مع ما يترتب عن ذلك من آثار على السكان الكوبيين حتى المقيمين خارج كوبا. وإذا لم يتم إنهاء هذا الحصار ستكون له آثار ضارة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس فقط على حساب كوبا ولكن أيضًا على حساب العديد من بلدان المنطقة.

وتأمل غابون بقوة أن يتم احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تجدد الدعم الجماعي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، مما سيتيح لكوبا المشاركة في التجارة الدولية والاستفادة الكاملة من الفوائد الناتجة عن ذلك. وعلى نفس المنوال، تدعو غابون المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل جهوده لتطبيع العلاقات بين البلدين. ونحن مقتنعون بأن مبادئ الحوار والتعاون هي وحدها التي ستساعد على تهيئة مناخ من الثقة والهدوء من شأنه تسهيل إحراز تقدم كبير في هذا الصدد.

ولجميع الأسباب السالفة الذكر، تتمسك غابون بموقفها من هذه المسألة وستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/74/L.6 بشأن إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

السيد غيموليكا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أنغولا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا تونس وأذربيجان باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز على التوالي، والمراقب عن فلسطين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إننا نجتمع مرة أخرى لمناقشة موضوع كان من المفترض أن يكون قد حفظ في سجل المحفوظات التابع للأمم المتحدة نظرًا لطابعه الذي عفا عنه الزمن. فاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لمدة ستة عقود يمثل إجراء ظالما ورجعيا يلحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد الكوبي مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على أبناء شعبها لا سيما أشدهم ضعفا.

لقد أعاق الحصار الإعمال الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وبالتالي قيّد التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية والمعيشة والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، مما سيؤثر بلا شك على تنفيذ كوبا لخطتها الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ويؤثر سلبا على تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتؤكد أنغولا من جديد التزامها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحفظها وتعزيزها وأحكام القانون الدولي لأنها تشكل جوهر تعددية الأطراف والجهد الجماعي الذي يهدف إلى صون السلام والأمن الدوليين، وتحقيق النمو الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبالإضافة إلى كون الحصار يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإنه قد ألحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد الكوبي. وتنعكس طبيعة الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية من خلال الاضطهاد المالي للبلد ومصارفه وكذلك من خلال فرض غرامات جديدة على المؤسسات لمخالفتها قواعد حكومة الولايات المتحدة المفروضة على كوبا. ووفقا للسلطات الكوبية، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ١٧ نيسان/أبريل قرارها بالسماح برفع دعاوى قضائية أمام محاكم الولايات المتحدة ضد المنشآت والشركات والأفراد الكوبيين أو البلدان الثالثة التي تتعامل مع الممتلكات المؤممة في الستينات بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. وأنهى هذا القرار ممارسة إدارات الولايات المتحدة السابقة التي علقت منذ عام ١٩٩٦ هذه الإمكانية كل ستة أشهر.

ومنذ تنفيذ قرار وزارة الخارجية، تأثرت أنشطة كوبا الاقتصادية بشدة، خاصة العلاقات الكوبية بعمليات التجارة

الخارجية وتلك التي تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية. ولم يفلت مواطن أو قطاع من الاقتصاد من الآثار السلبية لهذه السياسة الانفرادية، التي تعوق التنمية التي يحق لكل بلد أن يبنيها بطريقة سيادية. وعلى ذلك، فإن أنغولا تشجع الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة بناء علاقة تقوم على الحوار والتعاون والاحترام المتبادل بما يعود بالنفع على كلا البلدين والشعبين.

السيد هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب عن فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تنضم نيكاراغوا إلى المجتمع الدولي في التأكيد مرة أخرى على رفضها للحصار الإجرامي والجائر وغير القانوني وغير الأخلاقي المفروض على الشعب الكوبي الشقيق – وهو شعب أممي يتضامن مع جميع الشعوب وعلى استعداد على الدوام لمساعدتها.

وكما هو الحال دائما، نتشرف بحضور أخينا، الرفيق رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا ووفد بلده المتميز، والذي أطلعنا مرة أخرى على الخراب والآثار الاقتصادية والمالية والتجارية السلبية التي خلفها الحصار على شعب كوبا، والذي نرى أن من فرضوه أبعد ما يكونون عن الاستجابة لدعوة المجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة. وعلى الرغم من أنهم قد دُعوا إلى إنهاء تلك التدابير، فقد كثفوها واتخذوا تدابير وقرارات إضافية ضد الشعب الكوبي الباسل والنبيل.

وتلاحظ نيكاراغوا مع القلق، مثلها مثل أي بلد من البلدان النامية والمجتمع الدولي بأسره، الكيفية التي تتم بها إعاقة جهود الشعب الكوبي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتكثيف الحصار، الذي ينتهك الحقوق الإنسانية لشعب بأكمله وحقه في التنمية. وقد أعلنت كوبا أن الحصار أسفر، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ وحتى آذار/مارس ٢٠١٩، عن خسائر لكوبا بلغ مجملها ٤,٣٤٣ بلايين دولار، مؤثرا بشكل مباشر على العديد من القطاعات الهشة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والرياضة، من بين قطاعات أخرى. وندين بشدة التدابير الجديدة المتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية التي فرضتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة في إطار الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، والتي تهدف إلى إلحاق الضرر بالقطاعات الاقتصادية الضعيفة للاقتصاد الكوبي والشعب الكوبي وإلى عرقلة الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيات الجديدة، وهي تدابير تنتهك في حد ذاتها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ومن الواضح أن هذه التدابير التقييدية الانفرادية تؤثر تأثيرا خطيرا على الحقوق الإنسانية لجميع الشعوب. فالهدف المعلن لهذه هو أن تؤدي إلى تغيير النظام في كوبا. ونعتقد أنه لا حق لأي دولة في فرض إرادتها على الآخرين من خلال تدابير اقتصادية قسرية انفرادية تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فتنفيذ هذه السياسات غير شرعي وغير قانوني ويضيع المكاسب التي تحققت في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

إننا نبعث برسالة محبة وأخوة لحكومة وشعب كوبا – إلى من يزيدون على ١١ مليون قلب كوبي – ونشكرهم على إسهامهم في جميع الحملات والبرامج الاجتماعية في نيكاراغوا، بما في ذلك في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والرياضة والعديد من المجالات الأخرى، في الوقت الذي نؤكد لهم بأقوى العبارات أن شعوبنا متحدة وستظل كذلك دائما في دعم قضيتهم في سبيل تحقيق النصر. ونحن نؤمن إيمانا تاما بأن التضامن الدولي مع كوبا سيظل صامدا وأن المجتمع الدولي سيدين مرة أخرى الحصار الإجرامي، فضلا عن جميع التدابير التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية التي لا تزال تؤثر سلبا على نحو متزايد على جمهورية كوبا الشقيقة.

ومن المثير للإعجاب أن كوبا، في كفاحها ضد الحصار، لم تتوقف على الإطلاق عن المساهمة بتفان في منفعة البشرية. إنها نموذج للتضامن والتنمية الثقافية والعلمية للعالم. وقد ترددت قضيتها اليوم بواسطة توافق الآراء الدولي بين الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز والقارة الأفريقية العظيمة ومنظمة التعاون الإسلامي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من الجماعات والدول، والتي أعادت التأكيد جميعها على تضامنها مع كوبا ودعت إلى إنهاء الحصار فورا.

وتأمل نيكاراغوا في إقامة حوار بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة على أساس المساواة وفي أن يسلك البلدان الطريق إلى الأمام نحو إنهاء الحصار بشكل نهائي. ونود أن نتشاطر مع الجمعية العامة عبارات قالها قائدنا دانييل أورتيغا سابيدرا، رئيس نيكاراغوا، ونائبة رئيسنا، السيدة الأولى روزاريو موريو، للرئيس ميغيل دياس كانيل بيرموديس:

”لقد كانت كوبا، وستظل، مصدر إلهام وقدوة لجميع الشعوب الحرة – نساء ورجالا – التي عقدت العزم على البقاء حرة في العالم. إن كوبا، التي تجسد الكرامة والمقاومة والبطولة غير المحدودة بالأمس واليوم ودائما، تمضي قدما نحو القوة وانتصارات جديدة“.

وستقف نيكاراغوا دائما صفا واحدا مع الروح الهائلة لمارتي وفيدل وراؤول ودياس كانيل وشعب كوبا العظيم. وستصوت نيكاراغوا، كما فعلت في كل مرة خلال السنوات الماضية، مؤيدة لمشروع القرار A/74/L.6، واليوم من خلال الموافقة عالميا على مشروع القرار الذي قدمته كوبا، ستكون الجمعية العامة قد دافعت عن تعددية الأطراف والميثاق والتعايش السلمي بين الأمم وتعزيز ثقافة السلام التي نتكلم عنها جميعا والتي نتوق إليها جميعا.

السيدة يونغ (بليز) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حكومة وشعب بليز دعما للبند ٣٩ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ونحن نفعل ذلك، مُعززين بالاعتقاد المقبول عالميا بأن القانون الدولي لا يسوغ أي استثناء لانتهاكات سيادة القانون.

وتؤيد بليز البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لغرينادا باسم الجماعة الكاريبية.

تربط بليز وكوبا علاقة ثنائية خاصة تنبع من احترام كبير من جانب بليز للدور المهم الذي تضطلع به كوبا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها القوة الدافعة الرائدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبليز معجبة كثيرا بذلك أيضا، ولتأييدها على الصعيد العالمي للشعوب المضطهدة في كل مكان، على الرغم من أنها نفسها تواجه الضغوط الاقتصادية والمالية الشديدة. وفي حين أن إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الدبلوماسية مع كوبا لم يتحقق سوى في عام ١٩٩٥، فإن علاقتنا تعود إلى مطلع نيل بليز لاستقلالها. والتضامن الذي أظهرته كوبا مع ديمقراطيتنا الوليدة محفورٌ في ذاكرتنا بشكل لا يمحى ولا يزال يشكل أساسا لصداقه لا يمكن تعكير صفوها بين شعبينا.

وعمّق بلدانا التعاون بينهما على مر السنين، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم، وهما من القطاعات حيث لدى شعب بليز احتياجات ويملك أصدقاؤنا الكوبيون مواطن قوة فيهما. ومنذ عام ١٩٩٩، حظي أبناء شعبنا برعاية الأطباء الكوبيين، وبموجب اتفاق التعاون الصحي المُبرم مؤخرا، سنكفل عدم وجود نقص في المتخصصين في مجال الصحة لخدمة المعوزين في بلدنا. بالإضافة إلى توفير كوبا للخبرة الطبية، فقد تكرَّمتْ أيضا بعرضها تدريب الممارسين الطبيين لدينا وغيرهم من المهنيين. وتخرج حتى الآن نحو ٢٠٠ من البليزيين من الجامعات الكوبية. وتواصل بليز وكوبا توسيع مجالات التعاون بينهما لتشمل قطاعات رئيسية من قبيل الزراعة والسياحة والثقافة والتأهب للكوارث، الأمر الذي

يمكن أن يحقق فوائد متبادلة لكلا البلدين، والأهم من ذلك، لشعبينا.

وعلى الرغم من كل الأمور الخيّرة التي تحققت ولا يمكن أن تتحقق إلا من خلال العمل معا، فإن الحصار المفروض على كوبا يدق إسفينا بين كوبا وبقية العالم. ويبعث التغير في سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه كوبا مؤخرا برسائل مقلقة للغاية ومنها تشديد الحصار وتوسيع نطاق تطبيقه خارج الحدود الإقليمية. ويجري توسيع نطاق الجزاءات ليشمل مزيدا من الكيانات والكيانات الفرعية الكوبية، مما يلحق أضرارا كبيرة باقتصاد البلد. وعلاوة على ذلك، أُعلن في وقت سابق من هذا العام أن يمكن اتخاذ إجراءات قضائية في محاكم الولايات المتحدة ضد الشركات أو الكيانات الكوبية أو ضد الأفراد الكوبيين أو البلدان الثالثة التي تتعامل مع الممتلكات المؤممة في الستينات من القرن الماضي. وفي الآونة الأخيرة، شُرع في بذل جهود تهدف إلى وقف إمدادات الوقود لكوبا وشعبها.

وليس من الصعب فهم ومعرفة الآثار البعيدة المدى لهذه الإجراءات. فالتاريخ حافل بالأمثلة على الأزمات الإنسانية التي فُرضت على شعوب كالسكان الأصليين في الأمريكتين وأوجه الظلم الذي عانوا منها نتيجة للتدابير التي اتخذتها الدول الكبرى بهدف حرمانهم من الضروريات الأساسية للاكتفاء الذاتي. ولكن ذلك ليس التاريخ الذي ينبغي أن يحدد معالم طريقنا الآن. فمعاً، من خلال الأمم المتحدة، قمنا ببناء أساس متين من القواعد والمعايير القانونية الدولية التي تهدف إلى ضمان أن تتمتع كل الشعوب في كل مكان بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة، وأن يكون بوسعها القيام بذلك في وئام مع بعضها البعض ومع الطبيعة. ونظرا لتضعضع السلام والأمن وهشاشة كوكبنا، لا يمكننا تحمّل العودة إلى الإجراءات التي توقِع بين الأخ وأخيه وتغلّب البِرّ على العدالة، أو الأسوأ من ذلك، تحمّل تلك الإجراءات.

وبعد ٢٧ عاما من الدعوات إلى إنهاء الحصار الاقتصادي، من غير المقبول أن يستمر فحسب، ولكن أن يكون أسوأ الآن. وهذا استهزاء خطير بالعدالة الدولية. ولا ترغب بليز إلا بنظام عالمي عادل ومنصف، مع سيادة القانون كضامن له. وبناء على ذلك، فإننا نتضامن بحزم مع كوبا ونكرر دعوتنا الملحة لرفع الحصار المفروض على كوبا وشعبها.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

تؤيد اندونيسيا البيانات التي أدلى بها كل من المراقب عن دولة فلسطين وممثلو أذربيجان وأوغندا وسنغافورة بالنيابة عن مجموعه الـ ٧٧ والصين، وحركه بلدان عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي ورابطه أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي.

وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن البند قيد المناقشة اليوم (A/74/91/Rev.1).

لقد أيدت إندونيسيا في مناسبات عديده صوت الأغلبية في الجمعية العامة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي طال أمده ضد كوبا. واليوم، تؤكد إندونيسيا مرة أخرى التزامها بدعم اتخاذ إجراء بشأن مشروع قرار الجمعية العامة للإنهاء الفوري للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا (A/74/L.6). ونؤيد اعتماد مشروع القرار للأسباب التالية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

أولا، تؤكد إندونيسيا من جديد معارضتها الشديدة للحظر والتدابير القسرية الانفرادية التي تقوض سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين على النحو الذي ينظمه القانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار.

ثانيا، تؤكد حكومة إندونيسيا من جديد إيمانها المبدئي بأن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي ينتهك مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرُّض لها، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك كذلك القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

ثالثا، تعتبر إندونيسيا أن هذا الحظر يقوّض روح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تحث الدول على الامتناع عن سن أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية وتطبيقها بما يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويعرقل إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل.

وتشدد إندونيسيا على أهمية تعزيز الحوار بهدف إنهاء الحصار المفروض على كوبا وصولا إلى تطبيع العلاقات. ونشير إلى الخطوات الإيجابية المتخذة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، مما أشار إلى تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين. ولذلك، فإننا نشجع الجهود المستمرة الرامية إلى تطبيع العلاقات من خلال الحوار المفتوح والبناء. ويحدونا أمل كبير ودائم في أن تلقى هذه الرسالة الصادقة والبناءة آذانا صاغية.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، الذي يحضر هذه الجلسة المهمة اليوم.

وانطلاقا من الموقف المبدئي لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ في معارضة جميع أشكال الجزاءات الانفرادية، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يؤيد تأييدا تاما مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا (A/74/L.6).

وندين الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بوصفه تحديا للميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وباعتباره يمثل انتهاكا للسيادة وجريمة ضد الإنسانية. وتستحق الجزاءات الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة ضد دول ذات سيادة الإدانة والاستنكار من جانب المجتمع الدولي حيث إن الوقت يمر ولن يؤدي ذلك إلا إلى عزل الولايات المتحدة نفسها. وتقدر الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها كوبا بسبب فرض الولايات المتحدة لحصار اقتصادي ومالي وحظر تجاري عليها داما أكثر من ٦٠ عاما ١ تريليون دولار. إلا أن الشعب الكوبي قد حقق، بدعم نشط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نجاحا كبيرا في نضاله من أجل حماية نظامه وتحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي. وها هو يحقق تقدما مطردا على طريق الاشتراكية الذي اختاره بنفسه، ونموا اقتصاديا بلغ ١,٢ في المائة العام الماضي في ظل الجزاءات المفروضة عليه والكوارث الطبيعية.

ويتزايد أيضا الدعم الدولي والتضامن مع حكومة كوبا وشعبها في قضيتهما العادلة. وقد اعتمدت الجمعية العامة، بتأييد الأغلبية الساحقة من كافة الأعضاء باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل ٢٧ قرارا تطلب فيه إنهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وكلما طال أمد الحصار الاقتصادي البالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، كلما ضاعف الشعب الكوبي من جهوده في العمل.

في الختام، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يعرب مرة أخرى عن تأييده وتضامنه مع حكومة وشعب كوبا في قضيتهما العادلة المتمثلة في حماية البلد وسيادته.

السيد راتراي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها على التوالي في وقت سابق ممثل غرينادا والمراقب عن دوله فلسطين ذات مركز المراقب وممثل أذربيجان بالنيابة عن الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز.

ومن المقلق أننا ما زلنا نضطر للاجتماع مرة أخرى في هذا الملتقى للنظر في بند جدول الأعمال المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وإذ ننظر في هذا البند من جدول الأعمال لـ ٢٨ سنة على التوالي ويقترب الحصار من إكمال عقده السادس، فلا يسعنا إلا أن نلاحظ بقلق أن الحصار الذي فرض منذ عهد عفى عليه يجري تطبيقه اليوم بشدة وصرامة كبيرين، أكبر مما كان عليه عندما فُرِض لأول مرة.

ويتفاقم الوضع نتيجة الاختلال الاجتماعي والاقتصادي الهائل الذي يصاحب استمرار فرض الحصار. وما زال يراودنا شعور بالانزعاج إزاء تأثيره غير المتناسب على حياة الكوبيين العاديين. وفي بيئة اتفق فيها كافة أعضاء الجمعية على تركيز اهتمامهم على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن التناقض الذي نأسف له هو الإبقاء على الحصار حتى ونحن نعلن عن ضرورة ألا يتخلف أحد عن الركب. وخلاصه القول، يشكل الحصار العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة للاقتصاد الكوبي. وبصفتها دولة جزرية صغيرة نامية تعتمد اعتمادا كبيرا على النظام العالمي القائم على القواعد، فإن جامايكا تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر الذي تخلّفه القيود الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على اقتصاد كوبا، ولا سيما قطاعات السياحة والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي هذا الصدد، نود الإشارة مع الشعور بالقلق إلى قيمة الخسائر المبلغ عنها للتجارة الخارجية لكوبا والتي فاقت بليوني دولار خلال السنة المالية الماضية. ونشجب أيضا القيود المفروضة على القدرة الإنتاجية لكوبا، بما في ذلك القيود التي تحول دون قدرتها على ضمان إجراء المعاملات المالية والاستثمارات الأجنبية عبر الحدود. وتفيد تقارير الخسائر المالية المستدامة بوقوع خسائر تفوق قيمتها ٧٢٥,٨ مليون دولار، أي بزيادة ٣٥ في المائة في نسبة الخسائر في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩. ومقارنة بالفترة السابقة فهي نسبة لا يستهان بها.

وقد حظيت جامايكا بعلاقات أخوية وتعاونية طويلة الأمد مع كوبا وفرت الأساس لتطوير إطار حيوي وديناميي للعلاقات الثنائية، التي لا تزال كاملة بالرغم من التحديات التي أحدثها الحصار. والواقع أننا استفدنا كثيرا من مجموعة البرامج التي قدمتها كوبا بسخاء في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ونظل ملتزمين بالحفاظ على قوة علاقتنا معها. ونحن عازمون أيضا على دعم النمو والتنمية المستمرين لمنطقتنا في الجماعة الكاريبية. ونرى أن الإبقاء على الحظر العقابي يتعارض مع روح ذلك الهدف الجماعي.

ويستحق أشقائنا وشقيقاتنا الكوبيون التمتع بنفس الفرص التي نحظى بها جميعا، أي مواصلة وتحقيق تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية بالطريقة التي تناسبهم، وهو حق مخول لهم بصفتها دولة ذات سيادة وعضوا ذا سمعة حسنة في الجمعية. ولا يجب إنكارهم هذا الحق، لا سيما بالنظر إلى التزام المجتمع الدولي الثابت بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك ينبغي أن يقلقنا جميعا احتمالات منع تحقيق التنمية المستدامة في كوبا بسبب التشديد التدريجي والمطرد للحصار بموجب أحكام قانون هيلمز – بيرتون.

لقد كان المجتمع الدولي متسقا ومقنعا وواضحا في شجب الحصار، ذلك أنه يخالف نص وروح ميثاق الأمم المتحدة ويتنافى مع القانون الدولي وينتهك المبادئ الإنسانية الأساسية. وبالنسبة لجامايكا التي تتمتع بعلاقات قوية مع كل من كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، نأمل أن يتسنى للدولتين وضع إطار للتعاون والاحترام المتبادل والتفاهم يكفل التعايش السلمي بينهما داخل منطقتنا. وما زلنا على استعداد لتقديم دعمنا لأي مسعى من شأنه أن ينهض بهذا الهدف وندعو الآخرين إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تأييدنا الكامل لمشروع القرار A/74/L.6 المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ونأمل أن نتمكن في المستقبل القريب جدا من الاستغناء عن الحاجة إلى اعتماده نتيجة رفع الحصار وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا.

السيد شافا (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): تود زمبابوي أن تنوه بوجود السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجيه كوبا، بيننا اليوم.

تؤيد زمبابوي البيانات التي أدلى بها ممثل تونس، باسم مجموعه الدول الإفريقية، وممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمراقب عن دولة فلسطين المراقبة ذات مركز المراقب باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

وعلى مدى السنوات الـ ٢٧ الماضية، أعربت الجمعية العامة عن تأييدها الساحق لحكومة كوبا وشعبها، فضلا عن تضامنها معها من خلال تأييدها الحاسم للقرار السنوي الذي يدعو إلى رفع الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على ذاك البلد ذي السيادة. وعلاوة على ذلك، أعادت زمبابوي مرارا دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا وبصورة غير قانونية منذ ٥٦ سنة. وبالإضافة إلى خرقه للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، يشكّل الحصار انتهاكا لحق كوبا في التفاعل الكامل مع المجتمع الدولي، وكذلك حقها في التنمية.

قبل حوالي سنة، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة للمشاركة في التصويت السنوي السابع والعشرين على التوالي للجمعية العامة على مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، والذي اتُّخذ بوصفه القرار ٨/٧٣ بتأييد شبه إجماعي حيث صوتت ١٨٩ دولة مؤيدة له فيما امتنعت دولتان عن التصويت وصوتت دولتان معارضتين له. وفي هذا الصدد، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى تكرار الإعراب بكل قوة عن معارضته لإصدار وفرض التدابير القسرية الانفرادية على كوبا، نظراً لما لها من آثار تتجاوز الحدود الإقليمية ولطابعها غير القانوني.

وقد شهدنا في السنة الماضية كيف أن تشديد الحصار لا يزال المحور المركزي لسياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه كوبا، فيما تجلت آثار تطبيقه خارج الحدود الإقليمية بشكل أوضح. وقد اتُّخذت كل هذه الإجراءات لتحقيق هدف معلن ومتعمد، هو التسبب في إلحاق ضرر كبير باقتصاد البلد عبر تخويف الأوساط التجارية الدولية.

وبالمثل، تعاني زمبابوي من الوطأة الثقيلة للجزاءات الانفرادية التي فرضتها عليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يُسمى قانون الديمقراطية والإنعاش الاقتصادي في زمبابوي لعام ٢٠٠١. وترتب على ذلك القانون حرمان بلدنا من إمكانية الوصول إلى التمويل الإنمائي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن تسهيلاتهما الائتمانية. ويترافق مع هذا القانون أوامر التبادل التي تصدرها الولايات المتحدة وتجددها سنوياً لتحظر على بعض الكيانات التجارية والأفراد من زمبابوي القيام بأي أعمال تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تضرر اقتصاد البلد بأسره جراء هذه الجزاءات غير القانونية.

ولا تزال هذه الجزاءات القمعية غير المبررة وغير القانونية تسبب معاناة لا توصف لشعب بلدنا العظيم. وجيراننا أيضا يشعرون بآثارها المضنية المباشرة وغير المباشرة. ونحن ممتنون لاتخاذ رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ١٨ آب/أغسطس، خلال اجتماعهم في دار السلام بتنزانيا، قراراً جريئاً وتاريخياً بإعلان يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من كل

عام بوصفه اليوم الذي تعبر فيه دول منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأسرها مجتمعة عن رفضها وإدانتها للجزاءات غير القانونية المفروضة على زمبابوي.

وقد رحّب بهذا القرار رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز أثناء مؤتمر القمة الأخير لهم الذي عُقد يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في باكو. ونحن ممتنون جداً على ذلك. وفي الواقع، فقد نهضنا مجتمعين في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، جنباً إلى جنب مع أصدقائنا من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومن جميع أنحاء أفريقيا ومن الكثير من أرجاء العالم الأخرى، وقلنا: لقد طفح الكيل. إن العقوبات غير القانونية تشكل عبئا ثقيلا على شعب زمبابوي من حيث تنميته ورفاهه وازدهاره وهي تعرقل جهودنا الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وينبغي رفعها الآن دون أي شروط.

وفي السياق نفسه، تقف زمبابوي اليوم إلى جانب كوبا والبلدان التي تماثلها في التفكير وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل معاً من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وعكس مسار جميع التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة على البلدان الأخرى ورفعها، بالنظر إلى طبيعتها غير القانونية، من بين أمور أخرى.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أنوه بحضور وزير خارجية كوبا المحترم، معالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريّا، لهذه المناقشة الهامة التي تهدف إلى وضع حد للظلم الناتج عن الحصار المفروض على كوبا.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز؛ ولبيان المراقب عن فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ ولبيان ممثل تونس باسم مجموعة الدول الأفريقية.

إننا نرحب بمشروع القرار A/74/L.6 وبتقرير الأمين العام المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ (A/74/91)، اللذين يجسّدان بوضوح مرة أخرى التأييد الساحق من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع حد لهذا الظلم.

ويتناقض فرض هذه التدابير القسرية الانفرادية من جانب الولايات المتحدة مع روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي نلتزم به جميعاً بوصفنا الدول الأعضاء. وقد تسببت هذه التدابير بوضوح في أضرار تفوق الحصر لتنمية شعب كوبا ولم يعد ممكناً بالتأكيد تبريرها.

وترجع العلاقات بين جنوب أفريقيا وكوبا إلى ما قبل الانتخابات الديمقراطية التاريخية لعام ١٩٩٤. فثمة جذور عميقة وراسخة للصداقة والتضامن بين جنوب أفريقيا وكوبا. فقد أسهمت كوبا إسهاماً كبيراً، متكبدة في ذلك تضحيات كبيرة، في تحرير جنوب أفريقيا، وهو أمر سنظل نشعر بالامتنان عليه إلى الأبد. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا الخاص لذكرى المقاتلين الكوبيين الذين ضحوا بأرواحهم من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية لجنوب أفريقيا، خاصة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتحرر بلدنا.

وعليه، ستواصل جنوب أفريقيا دعم الشعب الكوبي في نضاله من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وهذا موقف مبدئي تدعمه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد تم مع الأسف إهدار الفرصة التي لاحت لفترة وجيزة لتطبيع العلاقات الدبلوماسية وتخفيف الحصار في ظل الإدارة السابقة للولايات المتحدة، وذلك بفرض مزيد من الجزاءات الصارمة ضد كوبا. ونتيجة لذلك، يواجه الشعب الكوبي مرة

أخرى عقبة هائلة في تحقيق أهدافه الإنمائية الوطنية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي هذا الصدد، تلاحظ جنوب أفريقيا مع القلق تصاعد عدوان الولايات المتحدة ضد كوبا والعدول عن سياسة الإدارة السابقة للولايات المتحدة في التعامل مع كوبا. وتدين جنوب أفريقيا أيضاً تفعيل أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦، حسبما أُعلن في ٣ نيسان/أبريل، والذي يتيح رفع قضايا أمام محاكم الولايات المتحدة للحصول على تعويضات عن تأميم الممتلكات في كوبا في عام ١٩٥٩.

وترفض جنوب أفريقيا بشدة تكثيف تطبيق الحظر خارج الحدود الإقليمية من خلال تفعيل أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، إذ يتزايد ثنيُ البلدان الثالثة عن السعي إلى اغتنام الفرص التجارية والاستثمارية الطبيعية مع كوبا.

وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق أيضاً إزاء القيود الجديدة المفروضة على المواطنين الأمريكيين الذين يسافرون إلى كوبا في زيارات تثقيفية جماعية تُسمى رحلات ”التواصل الشعبي“؛ وإزاء حظر سفن الرحلات البحرية واليخوت الخاصة ومراكب صيد الأسماك وناقلات النفط من الرسو في كوبا؛ وإزاء الإعلان مؤخراً عن أن وزارة التجارة في الولايات المتحدة ستحدّ من إمكانية حصول كوبا على الطائرات التجارية وستوسع نطاق الجزاءات لتشمل المزيد من البضائع الأجنبية التي تتضمن مكونات من إنتاج الولايات المتحدة.

ومما يدعو إلى الشعور بمزيد من الجزع أن الإجراءات العقابية التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة ضد البلدان التي تجري معاملات مالية وتجارية مع كوبا ستزيد من تقويض تطلعات الشعب الكوبي إلى تنمية بلده بالكامل. وثمة تهديدات بزيادة القيود الاقتصادية والمالية الصارمة المفروضة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مصاعب ومعاناة الشعب الكوبي. وتدعو جنوب أفريقيا جميع البلدان إلى دعم كوبا وشعبها بإلغاء أي قوانين أو أنظمة وطنية لا تزال تعرقل تنمية كبا وشعبها، وفقا للقرار ٨/٧٣.

ولا تزال السياسات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا تمثل أكبر عقبة أمام إعمال أبناء الشعب الكوبي لحقوقهم الإنسانية الأساسية، وهي تنتهك حقهم في التنمية، حيث تخنق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا وتزيد من تقويض الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

في الختام، ستصوت جنوب أفريقيا مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار الذي سيعتمده هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة، انطلاقا من التضامن مع كوبا وبدعم الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، تحث جنوب أفريقيا حكومة الولايات المتحدة على إعادة النظر في سياساتها بشأن كوبا وتدعو المجتمع الدولي بأسره إلى التخلص من أي قوانين أو أنظمة محلية لا تزال تعوق تنمية كوبا وشعبها. فالحظر الحالي المفروض على كوبا أمر لا يمكن الدفاع عنه وينبغي رفعه من أجل ضمان إعمال حق الشعب الكوبي في التنمية ولتسهيل سعي كوبا إلى تحقيق أهدافها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد أحمد (السودان): أود، في البدء، أن أرحب بمعالي السيد وزير خارجية كوبا.

يضم وفد بلادي صوته للبيان الذي أدلى به المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيانات التي أدلى بها ممثلو جمهورية أذربيجان، نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وتونس نيابة عن المجموعة الأفريقية، وجمهورية أوغندا، نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما نود أن ندلي ببعض الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ قرابة ٦٠ عاما يلحق الضرر بالشعب الكوبي ويعرقل التنمية الاقتصادية في هذا البلد. وسيصوت السودان اليوم، شأنه في ذلك شأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لصالح مشروع القرار A/74/L.6، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، انطلاقا من مبدأه الرافض لفرض أي تدابير انفرادية على الدول، تخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

لقد اتخذت الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٢، وبأغلبية ساحقة، قرارات تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. لكن للأسف، لم يُرفع هذا الحصار بعد. وهذا، في تقديرنا، لا يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة فحسب، بل إنه يعوق أيضا الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي لتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية كما يعطل علاقاته الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية مع البلدان الأخرى.

ونود أن نعرب عن القلق من أن هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال قائما على الرغم من أن الجمعية العامة قد تناولت هذه المسألة مرات عديدة. وإذ يساورنا القلق إزاء الآثار الضارة لهذه التدابير على الشعب الكوبي، نود أن نشير إلى أن الفقرة ٣٠ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحث الدول الأعضاء على الامتناع عن تطبيق الإجراءات الاقتصادية والمالية والتجارية الأحادية المنافية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، خاصة على الدول النامية. وفي هذا الصدد، يؤكد السودان تأييده غير المشروط لضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ويعتبر أن الحصار يمثل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولهذه الأسباب، يرفض السودان، مرة أخرى، رفضا تاما فرض قوانين تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وجميع أشكال التدابير الانفرادية والقسرية التي تعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان العالمية، بما فيها الحق في التنمية.

لقد عانى شعب السودان منذ عام ١٩٩٧ من حصار أحادي ظالم، ظل يتم تجديد قرارته سنويا، مما أثر سلبا على كافة مناحي الحياة بتقييد التعاملات المصرفية وحرمان السودان من الحصول على المنح والقروض من مؤسسات التمويل الدولية. كما أثر على فرص التعاون مع الدول الأخرى في إحراز التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية وعلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل إلى أن تم رفعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ولكن على الرغم من ذلك، لم يستفد السودان من ذلك القرار بسبب وضع اسمه على قائمة الدول الراعية للإرهاب، مما يعني استمرار المعاناة مجددا.

إن تعبيرنا عن التضامن مع كوبا حول هذا الأمر يصدر عن معرفة عميقة وإحساس مشترك بالمعاناة والخسائر التي تكبدها الشعب الكوبي من خلال التأثير على حقه في النمو وحقه في الحصول على الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والغذاء والتجارة وفرص التمويل الدولي والإقليمي والاستفادة من التجارب الإنسانية، إذ أن التأثير الأكبر لهذا الحصار يقع على الفقراء من الشعب الكوبي بالطبع.

ختاما، يظل السودان ملتزما التزاما تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وعليه، يكرر السودان تأييده غير المشروط لضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وينتهز هذه الفرصة لكي يوجه مناشدة قوية إلى المجتمع الدولي بأن

يضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار البناء من أجل رفع هذا الحصار المفروض على كوبا رفعا تاما، وذلك حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

السيدة أوستين (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أنوه بحضور وزير خارجية كوبا.

وتعرب غيانا عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل أوغندا باسم منظمة التعاون الإسلامي وممثل غرينادا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية والمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تكرر غيانا دعوة الجماعة الكاريبية إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ولا يزال الحصار يشكل عقبة خطيرة أمام الجهود الإنمائية للدول الصغيرة، مما يؤثر على استقرارها الاقتصادي ويسهم في تفاوت التنمية في منطقتنا برمتها.

إن الطابع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة يتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الأحكام التي تهدف إلى ضمان احترام المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتقرير الشعوب لمصيرها والتسويات السلمية للمنازعات والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول. وكما لاحظ رئيس غيانا ديفيد غرانجر، فإن الحظر انحراف في العلاقات الدولية ترتكبه دولة ضد دولة أخرى. وسنظل ثابتين في رأينا بأنه لا مكان لهذا في العلاقات الدولية الحديثة وندعو إلى إنهاء هذه السياسة المدمرة فورا.

تشترك غيانا وكوبا في تاريخ طويل من الصداقة والتعاون، فبالرغم من الضغوط المرتبطة بالسنوات الأولى من الحظر كانت نسبة ٦ في المائة من صادرتنا من الأرز في عام ١٩٦١ تذهب إلى كوبا. لقد جعلنا هذا النشاط التجاري من أوائل البلدان التي تحدت الحصار الاقتصادي، وكان قرارنا بهذا الشأن يستند إلى مبدأ. وما زلنا اليوم نتمسك من حيث المبدأ بمطالبتنا برفع الحصار، خاصة بالنظر إلى الأدلة الدامغة على آثاره المدمرة على حياة الشعب الكوبي. ليس أقل من مأساة أن يتعين علينا مواجهة نفس الشبح كل عام طيلة عقود.

يظل فرض هذا الحصار عملاً غير أخلاقي وغير عادل ضد الشعب الكوبي وكل من أصبحوا ضحايا غير مباشرين له. وستواصل غيانا من جانبها الإصرار على رفع الحصار المفروض على الشعب الكوبي وتشجيع الحوار البنّاء بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا كوسيلة لبناء الثقة والوصول في نهاية المطاف إلى تطبيع كامل للعلاقات بين البلدين. تؤكد غيانا للشعب الكوبي تضامنها الثابت معه في كفاحه العادل من أجل التقدم والازدهار بلا عوائق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.